جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

الموضوع

تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف لولاية عين تموشنت لسنة 2026

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبتين:

بوحجلة حليمة جويدة

بسرير خديجة شروق

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**العقعاق مصطفى**	**رئيسا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**د. عدة سليم خير الدين**	**مشرفا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**بن الدين نور الهدى**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2025-2026

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

الموضوع

تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف لولاية عين تموشنت لسنة 2026

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبتين:

بوحجلة حليمة جويدة

بسرير خديجة شروق

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**العقعاق مصطفى**	**رئيسا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**د. عدة سليم خير الدين**	**مشرفا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	**بن الدين نور الهدى**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2025-2026

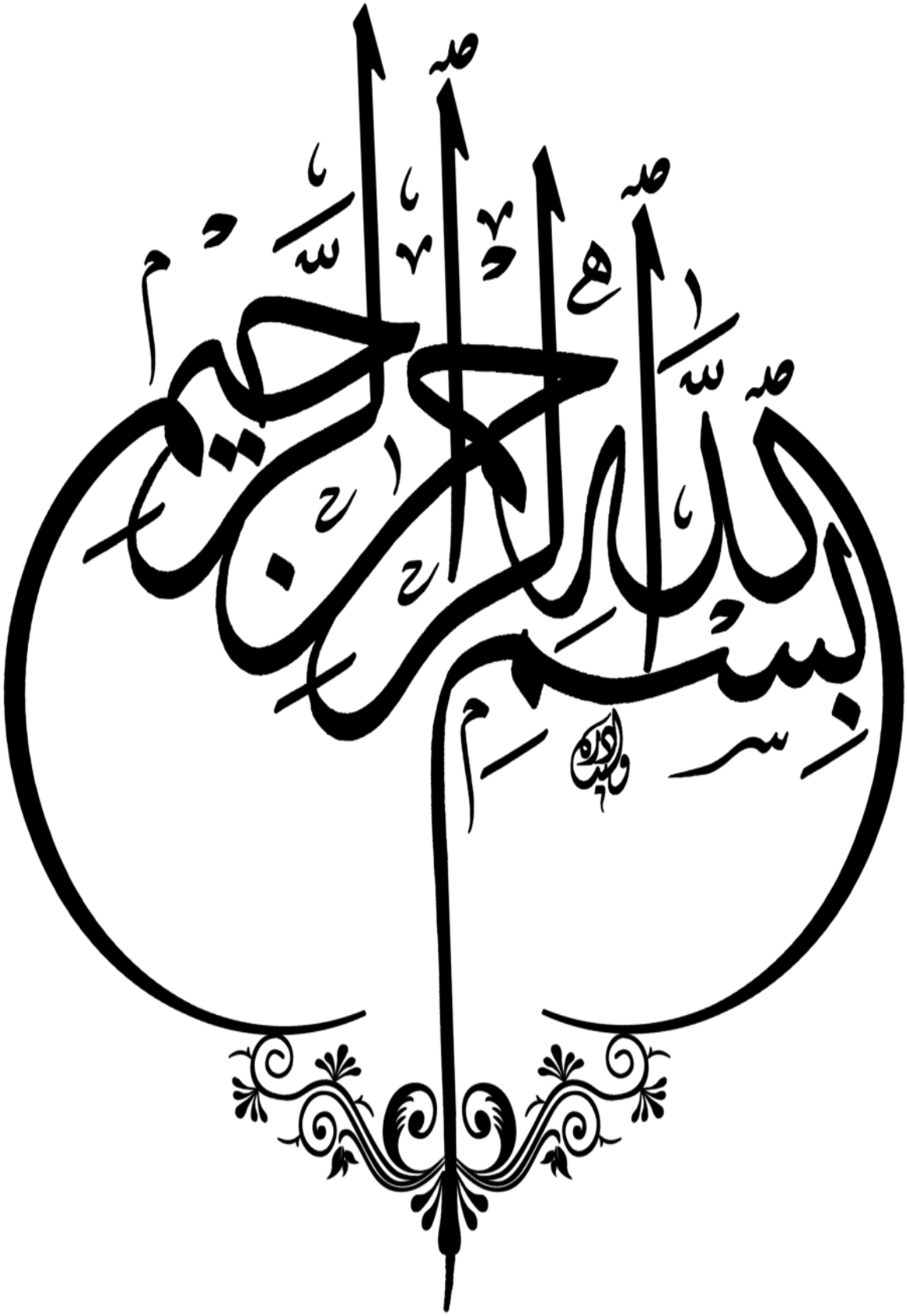
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت

علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه﴾

أولا فالشكر لله العلي الكبير على ما وفقنا وهدانا وما كنا له مقرنين,

الف شكر والتقدير للاستاذ المشرف عدة خير الدين سليم

على مجهوداته الكبيرة من خلال إرشادنا وتوجيهنا في إتمام هذا البحث ،

وعمال مصنع الاسمنت ببني صاف

اشكرهم جزيل الشكر لمساعدتنا في هذا العمل

كما نخص الشكر لرئيس قسم العلوم الاقتصادية الاستاذ اوجامع ابراهيم

والشكر موصول أيضا إلى جميع أساتذة الكلية وطاقم الإدارة على عملهم

وحرصهم على تقديم الأفضل طيلة خمس سنوات التي قضيناها في الجامعة

طالبة حليمة جويدة

طالبة خديجة شروق

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين﴾

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي ماتم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله

الحمد لله الذي وفقني واعانني حتى بلغت هذا اليوم الذي طالما انتظرته و سعيت لاجله

بمناسبة تخرجي اهدي هذا العمل إلى آبي وأمي انتم فخري في الحياة فلكم مني كل الحب و الامتنان

و اسال الله ان يحفظكم و يرزقكم الصحة والعافية

إلى روح فقيدتي و قدوتي بعد الله و أجمل ماكان لي في الحياة جدتي العزيزة

الى اختي و اخوتي حفظكم الله و رعاكم

إلى صديقتي الوفية ورفيقة دربي ناريمان

إلى كل أحبتي في الله وكل من رفع لي يده بالدعاء

حليمة جويدة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

الاتمان الاكملان على سيدنا محمد "صلي الله عليه وسلم "

أما بعد

"من أراد العلا سهر الليالي "

الحمد لله الذي كتب لنا أن نعيش هذه اللحظات السعيدة

المباركة بعد جهد جهيد ومشوار علمي مديد ها نحن نقطف ثمرة زرعنا التي تعبنا في نيلها والتي

كانت محفوفة بالصعاب والمتاعب

أهدي نجاحي إلى سندي الوحيد والدي العزيز "بسرير بن عتو"

ووالدتي التي دعمتني بكل أوقاتي وكانت لي المعينة التي لا تكل ولا تمل

والى أختي الوحيدة "ريتاج أسيل "

رغم صغر سنها إلا أنها كانت المحبة والمعينة

والى روح أختي المرحومة "أية خلود"

التي تمنيت لو شهدت فرحتي لكن قدر الله ما شاء فعل

إلي عائلة بسرير وبن غالمية التي كنت أنا أول متخرجة فيهما

وأخيرا نسأل الله العليم التوفيق للجميع

خديجة شروق

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة مؤسسة صناعية تتمثل في مصنع الإسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة. تم اختيار عينة مكونة من 78 عامل وموظف داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية مدعمة بالملاحظة والمقابلة.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الارتباط والانحدار الخطي البسيط واختبارات التوزيع الطبيعي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة، إضافة إلى وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقدرة فيروس كورونا على تفسير جزء معتبر من التغيرات في الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، أداء مؤسسي، مؤسسات الصغيرة ومتوسطة، اقتصاد وطني، مصنع اسمنت بني صاف.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the coronavirus pandemic on the national economy, particularly small and medium-sized enterprises, through a case study of a cement factory located in Beni Saf, Ain Temouchent. The study adopted the descriptive-analytical method as it is the most suitable for examining economic phenomena and analyzing relationships between research variables. A sample of 78 employees and workers from the studied institution was selected, and data were collected using a questionnaire as the main tool, supported by observation and interviews.

The data were analyzed using SPSS software through several statistical methods, including correlation analysis, simple linear regression, and normality tests. The findings revealed a moderate positive statistically significant relationship between the impact of COVID-19 and the overall performance of the institution, in addition to a significant effect of the independent variable on the dependent variable, and the ability of COVID-19 to explain a considerable part of the variation in institutional performance.

Keywords: Coronavirus, institutional performance, small and medium-sized enterprises, national economy, Beni Saf cement factory.

قائمة

المحتويات

شكر.....I

اهداء.....II

ملخص الدراسة V

قائمة المحتويات IX

قائمة الجداول XIII

قائمة الملاحق XV

مقدمة.....ب

الفصل الأول: الادبيات النظرية حول جائحة كورونا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار النظري لجائحة كورونا.....3

المطلب الأول: مفهوم فيروس كورنا و نشأته.....3

المطلب الثاني:اثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19- محليا و عالميا.....5

المطلب الثالث: التدابير و الإجراءات المعمول بها للوقاية منه.....11

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....13

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ودوافع ظهورها.....13

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأشكالها 19

المطلب الثالث : تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....27

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....29

المطلب الأول : الدراسات العربية و الاجنبية 30

المطلب الثاني : الدراسات المحلية 38

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 40

خلاصة الفصل الأول 42

الفصل الثاني : دراسة ميدانية بمصنع الاسمنت ببني صاف ولاية عين تموشنت

تمهيد 45

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بني صاف 46

المطلب الأول : نشأة مؤسسة الإسمنت بني صاف 46

المطلب الثاني : موقع ونشاط المؤسسة 49

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت بني صاف 50

المبحث الثاني : تصميم الدراسة الميدانية 55

المطلب الاول: الاطار المنهجي للدراسة 55

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات 61

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة 64

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها 65

المطلب الأول : قياس ثبات الدراسة 65

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان 66

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج 69

خلاصة الفصل الثاني 75

خاتمة 77

قائمة المصادر والمراجع 81

الملاحق 88

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010–2019)	20
(2.1)	يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر2019	21
(3.1)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020	22
(1.2)	اهم تشكيلة للشركات المكونة لمجمع اسمنت ومشتقاته لمنطقة الغرب الجزائري	47
(2.2)	التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	48
(3.2)	عينة الدراسة	56
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	57
(5.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	58
(6.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	59
(7.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	60
(8.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	61
(9.2)	درجات سلم ريكارت	64
(10.2)	يوضح معامل الفا كرومباخ	65
(11.2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول البيانات للمؤسسة الاقتصادية	66
(12.2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول بيانات فيروس كورونا	68
(13.2)	اختبار التوزيع الطبيعي	69
(14.2)	نتائج تحليل الارتباط للفرضية العامة	70
(15.2)	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع	71
(16.2)	تحليل تباين خط الانحدار ANOVA	71

(17.2)	قيم معاملات خط الانحدار	72

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	يوضح منحنى شهري لأسعار النفط خلال جائحة كورونا سنة 2020	06
(2.1)	يوضح منحنى تغير عدد السياح سنة 2020 مقارنة ب 2019	08
(3.1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010– 2019)	21
(4.1)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية إلى غاية 2019.	22
(5.1)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	23
(1.2)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت بني صاف	51
(2.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	57
(3.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	58
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	59
(5.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	60
(6.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	61

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبيان الدراسة	88
2	مخرجات برنامج SPSS	90

المقدمة العامة

مقدمة

اهتزّ العالم مع مطلع سنة 2020 على وقع أزمة صحية عالمية غير مسبوقة، تمثلت في ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19)، التي كان لها تأثير عميق وشامل على مختلف مناحي الحياة، خاصة في الجانبين الصحي والاقتصادي. وقد جاء انتشار هذا الوباء بشكل مفاجئ وسريع، في وقت كان فيه العالم منشغلا بصراعات اقتصادية وتجارية، لاسيما بين القوى الكبرى، الأمر الذي زاد من حدة الصدمة وأبرز هشاشة الأنظمة الاقتصادية أمام الأزمات غير المتوقعة.

ومع بداية تفشي الفيروس، سارعت الحكومات في مختلف الدول إلى اتخاذ تدابير احترازية صارمة تمثلت في فرض الحجر الصحي، غلق الحدود، وتعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية، وذلك بهدف الحد من انتشار الوباء وحماية الأرواح. غير أن هذه الإجراءات، رغم ضرورتها الصحية، كان لها انعكاس مباشر على النشاط الاقتصادي، حيث تسببت في تباطؤ عجلة الإنتاج وتراجع المبادلات التجارية، مما أدى إلى دخول العديد من الاقتصادات في حالة من الركود.

وسرعان ما ظهرت التداعيات الاقتصادية للجائحة بشكل واضح، خاصة على المؤسسات الاقتصادية، حيث تأثرت بشكل كبير نتيجة انخفاض الطلب، تعطل سلاسل التوريد، وتوقف العديد من الأنشطة. وتُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الفئات تضررًا، نظرًا لهشاشة بنيتها المالية وضعف قدرتها على مواجهة الصدمات، رغم أنها تمثل نسبة هامة من النسيج الاقتصادي وتوفر عددًا كبيرًا من مناصب الشغل، مما يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة تأثير جائحة كورونا على هذه المؤسسات، خاصة من خلال تقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرات ومعايير دقيقة تسمح بقياس حجم التأثر بالأزمة. ويساهم هذا التقييم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات، وتحديد نقاط القوة والضعف، بما يساعد على اقتراح حلول واستراتيجيات فعالة للتعافي واستعادة النشاط الاقتصادي. كما يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي لفهم انعكاسات هذه الجائحة غير المسبوقة على السير العادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير جائحة كورونا على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وتتفرع على الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

1. كيف أثرت جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي والإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصنع الإسمنت ببني صاف؟
2. ما أبرز الانعكاسات التي خلفتها الجائحة على تسيير الموارد والعمليات داخل المؤسسة محل الدراسة؟
3. إلى أي مدى ساهمت آليات التكيف المعتمدة داخل المؤسسة في التخفيف من آثار الجائحة وتحسين الأداء؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، وبالأخص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة ميدانية على مستوى مصنع الإسمنت ببني صاف، بهدف تحليل مدى تأثر هذه المؤسسات وتقييم أساليب مواجهتها للأزمة.

- تحديد مدى تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي والإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إبراز أبرز الانعكاسات التي خلفتها الجائحة على تسيير الموارد والعمليات داخل المؤسسة محل الدراسة .
- تحليل الصعوبات والتحديات التي واجهتها المؤسسة خلال فترة الجائحة .
- تقييم فعالية الآليات والإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للتكيف مع الأزمة وتحسين الأداء .

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول موضوعا عالميا استثنائيا أثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد عنصرا أساسيا في الاقتصاد الوطني. كما تساهم هذه الدراسة في فهم طبيعة التأثيرات التي خلفتها جائحة كورونا على الأداء المؤسسي، وتحديد نقاط الضعف والقوة داخل المؤسسات، مما يساعد على اقتراح حلول واستراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمات المستقبلية.

إضافة إلى ذلك، فإنها توفر رؤية ميدانية واقعية من خلال دراسة حالة مصنع الإسمنت ببني صاف، مما يعزز من القيمة العلمية والتطبيقية للبحث.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية:** تتمثل الأسباب الذاتية في رغبتنا في دراسة موضوع ذو بعد واقعي وملموس، له ارتباط مباشر بالأحداث العالمية التي عاشها العالم خلال جائحة كورونا، إضافة إلى الاهتمام الشخصي بفهم كيفية تأثير الأزمات الصحية على الأداء الاقتصادي للمؤسسات.
- **أسباب موضوعية:** تعود الأسباب الموضوعية إلى أهمية الموضوع في السياق الاقتصادي الراهن، حيث أثبتت جائحة كورونا تأثيرها الكبير على استقرار المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي دراسة هذا التأثير وتحليله علميًا من أجل استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها في تحسين التسيير الاقتصادي مستقبلاً.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لوصف وتحليل تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام هذا المنهج لتشخيص الظاهرة محل الدراسة وفهم أبعادها المختلفة. كما تم دعم الدراسة بأداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الميدانية من داخل مصنع الإسمنت ببني صاف، مما ساعد على تحليل المعطيات بشكل دقيق واستخلاص نتائج تعكس الواقع الفعلي لتأثير الجائحة على الأداء المؤسسي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تمثلت في دراسة تأثير جائحة كورونا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على انعكاساتها على الأداء الاقتصادي والإنتاجي وتسيير الموارد والعمليات داخل المؤسسة محل الدراسة.
- **الحدود المكانية:** أُجريت الدراسة الميدانية على مستوى مصنع الإسمنت ببني صاف.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من 29 مارس 2026 إلى غاية 04 أفريل 2026.

صعوبات الدراسة

وخلال إنجاز هذه الدراسة، واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي أثرت بدرجات متفاوتة على سير البحث، ومن أبرزها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة .
- محدودية المراجع والدراسات الحديثة المرتبطة بتأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .
- صعوبة توزيع واسترجاع الاستبيانات من أفراد العينة في الآجال المحددة .

هيكل الدراسة.

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة وتحقيق الأهداف المسطرة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين، حيث خُصص الفصل الأول للجانب النظري، وتناول الأدبيات المتعلقة بجائحة كورونا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التطرق إلى التأصيل النظري لجائحة كورونا، ثم عرض عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إضافة إلى استعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

أما الفصل الثاني فقد خُصص للدراسة الميدانية، حيث تم فيه تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، ثم عرض الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة، وأخيرًا تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

الفصل الاول:

الادبيات النظرية حول جائحة كورونا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

شهد العالم مع نهاية سنة 2019 انتشار جائحة كوفيد-19 التي تحولت في وقت وجيز إلى أزمة صحية واقتصادية عالمية، بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية الدولية، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات عميقة مست مختلف القطاعات، وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

وقد أفرزت هذه الجائحة تحديات غير مسبوقة تمثلت في تراجع النشاط الاقتصادي، صعوبات التمويل، واضطراب سلاسل الإمداد، مما استدعى ضرورة دراستها من منظور علمي وتحليلي لفهم آثارها وانعكاساتها. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم تأصيل نظري شامل لجائحة كورونا وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى التأصيل النظري لجائحة كورونا، ثم تناول المبحث الثاني عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليخصص المبحث الثالث لعرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري لجائحة كورونا

مع نهاية سنة 2019 واجه العالم أزمة صحية عالمية ناجمة عن جائحة كورونا، حيث أثرت على جميع المجالات (الصحية، الاقتصادية، السياسة والاجتماعية وحتى الأمنية)، و سرعة انتشارها تسببت في تأثير على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص. وفي هذا المبحث تم تناول مفهوم الفيروس والآثار الناتجة عنه ، مع إبراز أهم الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تم وضعها للحد من الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة.

المطلب الأول: مفهوم فيروس كورنا و نشأته

أولا: مفهوم فيروس كورونا كوفيد –19:

- الجائحة لغة : هي مفرد جوائح أي هي الشدة و النازلة و تدل في الأصل على المصيبة التي تجتاح المال و تهلكه .
- أما اصطلاحا تعد الجائحة على أنها ما لا يستطاع دفعه كالبرد و الريح .

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الجائحة هي اصطلاح علمي ولفظ من الألفاظ المستعارة للوباء المستجد كورونا_كوفيد 19الذي عرف بالانتشار الواسع في الدول و القارات عدة[1]

ومن خلال ما سبق نجمع بين المصطلح اللغوي(الاجتياح و الهلاك) و المصطلح العلمي (الانتشار الواسع للوباء) بان جائحة كورونا لم يقتصر أثرها على المجال الصحي فقط بل امتدت إلى جميع المجالات الأخرى

- فيروس كورونا:**(CORONA-VIRUS)** هو عائلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان , ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسببت للبشرية أمراض في الجهاز التنفسي و عدوى تتراوح حدتها في نزلات البرد الأكثر شيوعا (حمى و سعال و تعب), إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) , ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحادة والشديدة (SARS), وبسبب كوفيد- 19 الفيروس المكتشف مؤخرا المتمثل في [2] (SARS-COV2) .

[1] منديل.ا. حسن ، اصطلاح الجائحة بين اللغة و الفقه و منظمة الصحة العالمية المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات ، المجلد 6 ، العدد 1 ، سنة 2021 ، الصفحة '18_48

[2] رغده خالد حسين أبو صالح، اثر جائحة كورونا على الاقتصاد في العالم و الشرق الأوسط ، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48، سنة 2022 ص 123، www.ajsp.net

- كوفيد (**COVID- 19**) : هو مرض معدي بدا تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 وهو آخر فيروس من سلالة فيروسات كورونا تم اكتشافه في ظل جائحة كورونا لان لم يكن هناك علم بهذا المرض من قبل حيث تحول هذا الأخير إلى جائحة أثرت على العالم بأسره[1].
- جائحة كورونا: هي أزمة صحية حادة تسبب بها كوفيد(**COVID- 19**) في نهاية 2019 والذي خلف خسائر بشرية و مادية كبيرة لسرعة تفشيه في العالم[2] .

ثانيا: نشأة فيروس كورونا كوفيد -19:

اختلفت الدراسات والكتابات حول تاريخ ظهور فيروس كورونا والمرض المرتبط به لأول مرة. ومن خلال مراجعة المعطيات المتاحة، يتضح أن بدايات ظهوره تعود إلى سنة 1930، حين تم اكتشاف فيروس تاجي حيواني أُطلق عليه اسم **IBV**، وهو المسبب لالتهابات الشعب الهوائية المعدية لدى الطيور. وفي أعقاب ذلك، ظهرت عدة سلالات من الفيروسات خلال الأعوام 1931، 1937، 1946، و1949، والتي أصابت أنواعًا مختلفة من الحيوانات مثل الدواجن، الخنازير، والفئران. ولم يُسجل انتقال هذا الفيروس إلى الإنسان إلا سنة 1965، عندما تم التعرف على أول فيروس تاجي بشري يسبب أعراضًا مشابهة لنزلات البرد، مع تأثيرات أشد على الجهاز التنفسي.

واستمرت الاكتشافات المتعلقة بهذا الفيروس إلى أن ظهر عام 2003 فيروس **سارس-SARS-CoV**) (**1**، الذي انتشر في 29 دولة وأودى بحياة عدد كبير من الأشخاص.

وفي سنة 2012، تم الإبلاغ عن إصابة بمرض تنفسي قاتل جديد أُطلق عليه اسم **فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(MERS-CoV)** .

أما الفيروس المستجد **SARS-CoV-2**، فقد ظهر في مدينة ووهان بالصين مع نهاية سنة 2019، وهو ينتمي إلى نفس السلالة التي ظهر منها فيروس سارس سنة 2003، غير أن تأثيراته كانت أشد خطورة

[1] رغده خالد حسين أبو صالح، نفس المرجع السابق، ص123.

[2] موسى كاسحي و دربال رقية ، تداعيات جائحة كورونا على قطاعات و مؤشرات الاقتصاد العالمي ، مداخلة ، ملتقى وطني حول:

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري-الآثار و الإجراءات- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -3 فيفري 2022 ، ص03.

بسبب سرعة انتشاره واتساع نطاقه، حيث اجتاح أكثر من مئة دولة وخلف خسائر بشرية ومادية جسيمة في أنحاء العالم [1].

المطلب الثاني:اثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19– محليا و عالميا:

مع تزايد انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) و ارتفاع عدد الضحايا و الإصابات أدى إلى انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد العالمي، إذ فرضت الجائحة قيودًا صارمة على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وأجبرت دولًا كثيرة على تطبيق إجراءات الحجر الصحي لتفادي العدوى. وقد ترتب على ذلك تأثير مباشر على قطاعات حيوية مثل السياحة، النقل الجوي، التجارة الدولية، الصناعة، أسواق المال، والنفط وغيرها.

وأشارت التوقعات و الدراسات أن في حالة استمرار الوباء لفترة طويلة، فإن ذلك قد يقود إلى ركود اقتصادي عميق، قد يتطور إلى أزمة اقتصادية عالمية أشد خطورة من الأزمة المالية لسنة 2008، التي كانت لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي آنذاك أما التأثير الذي تسبب به كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي من خلال القطاعات الأكثر ضررا يمكن إيجازها كما يلي:

- **انخفاض أسعار النفط:**

بسبب تفشي الوباء في الصين تراجعت أسعار النفط حوالي 16% ، حيث انخفض الطلب العالمي على النفط في عام 2020, دعت منظمة الأوبك إلى اجتماع طارئ لبحث عن تداعيات الفيروس على قطاع المحروقات خاصة بعد تقلص الصين طلبها بنسبة تقارب 15% و انعكس ذلك على الأسواق المالية , حيث سجل المؤشر الرئيسي لبورصة شنغهاي تراجعا 8% و كذلك تقييد حركتي السفر و التجارة العالميين أدى إلى هبوط حاد في أسهم القطاعين، و في تقرير للوكالة الدولية للطاقة حول سوق النفط يبرز أهمية دور الصين في كونها من اكبر الدول المستهلكة للنفط فبانخفاض طلبها عليه ساهم في انخفاض سعره العالمي .

وعلى وجه الخصوص جعل دول الخليج من اكبر المتضررين باعتبارهم الدول المصدرة للبترول بكميات كبيرة للصين[2].

[1] موسى كاسحي و دربال رقية، المرجع السابق، ص04.

[2] كرامة مروة ، رحال فاطمة ، خبيزة أنفال حدة ، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 –على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد2 ، جوان 2020 ، ص322-323.

شكل رقم (1.1): يوضح منحنى شهري لأسعار النفط خلال جائحة كورونا سنة 2020

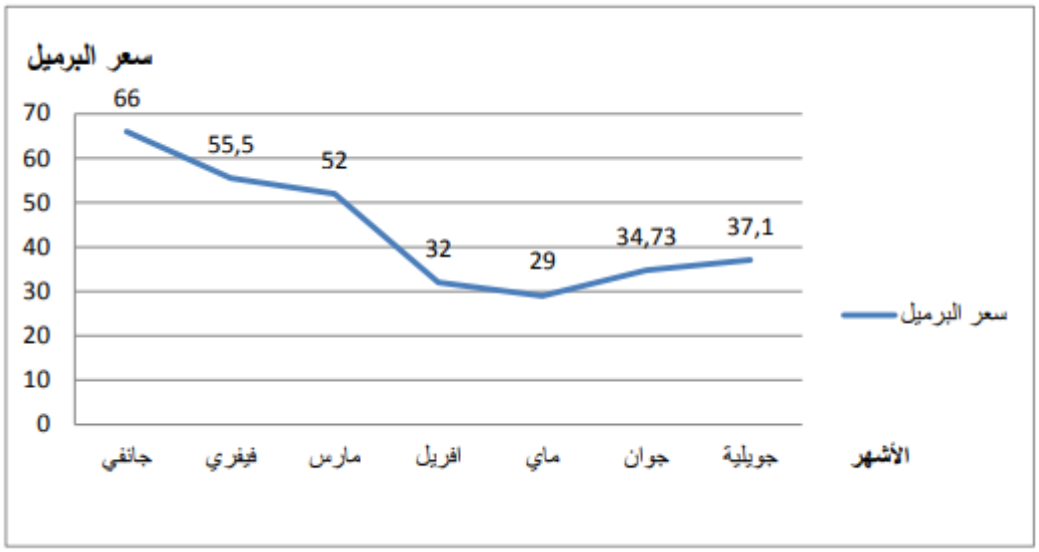

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة الاوبيك خلال سنة 2020

➢ **انخفاض حجم التجارة العالمية :**

شهدت التجارة العالمية تباطؤًا ملحوظًا خلال سنة 2019، أي قبل الانتشار الواسع لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك نتيجة تصاعد التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي

حيث انخفض حجم التجارة العالمية إلى% 18.5 ,وعلى هذا فقد أشار المدير العام لمنظمة التجارة الدولية بالقول ":أن الانخفاض الذي تشهده التجارة العالمية الآن كبيرة و ستكون الأكثر حدة على الإطلاق"[1]

فقد سجلت التجارة السلعية العالمية انخفاضًا بنسبة 0.1% من حيث الحجم خلال عام 2019، مقارنة بارتفاع قدره 2.9% في 2018. كما تراجعت قيمة الصادرات السلعية العالمية بالدولار الأمريكي بنسبة 3% لتبلغ نحو 18.89 تريليون دولار أمريكي.

و نتيجة إنتشار وباء كوفيد 19 و ما صاحبه من إجراءات من قبل الدول للتخفيف منه أو احتوائه فإن القيود المفروضة على السفر و تدابير الغلق، رجحت أن تتراجع التجارة العالمية من 1.7 إلى 2.6 تريليون دولار ،

[1] موسى كاسحي و دربال رقية ، المرجع السابق، ص06.

ونظرا للتخوف من استمرار انتشار الوباء شهدت كل الدول إقبال على شراء المواد الغذائية بشكل مفرط، و كذلك مواد التنظيف و التطهير، و كذلك الإقبال الكثيف على الصيدلانيات من أجل اقتناء الكمامات و مواد التعقيم و بعض الأدوية مثل مسكنات الألم و مخفضات الحرارة، و هكذا انتعشت تجارتها على مستوى العالم، كما تزايد الطلب على معدات الإنعاش، معدات التنفس الاصطناعي، و كذلك الأدوات الخاصة باختبار و الكشف عن كورونا[1].

- **الآثار على الصناعة:**

تحتل الصين مكانة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت المورد الرئيسي للمُدخلات الوسيطة التي تعتمد عليها شركات التصنيع في مختلف أنحاء العالم. غير أنّ انتشار جائحة كوفيد-19 وما تبعها من إغلاق المصانع الصينية أدى إلى انعكاسات سلبية واسعة على سلاسل الإمداد العالمية. فقد اضطرت بعض الشركات، مثل شركة هيونداي، إلى تعليق نشاطها التصنيعي نتيجة توقف تدفق قطع الغيار الصينية بسبب تعليق التبادل التجاري. وقد كان الأثر الأشد وضوحاً في قطاعات محددة؛ إذ تأثر قطاع السيارات والآلات والمواد الكيميائية في الاتحاد الأوروبي، بينما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية اضطرابات في قطاعي السيارات والأدوات الدقيقة، في حين عانت اليابان من تداعيات مماثلة في قطاعي الآلات والسيارات، فضلاً عن دول أخرى تأثرت بدرجات متفاوتة[2].

- **اثر الجائحة على قطاع السياحة:**

نتيجة تعليق الرحلات و التباعد الاجتماعي شهد قطاع السياحة ركودا تاما بسبب تفشي فيروس كورونا الذي غير موازين الاقتصاد العالمي

[1] حاجي عيسى، دراسة وصفية تحليلية لأثر إنتشار فيروس كورونا وباء كوفيد 19على اقتصاد الدول، مداخلة المحور الثاني، جائحة كورونا و أثرها على المجتمع الدولي ، العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة لونيسي علي البليدة ، الجزائر، 2022، ص14.

[2] حاجي عيسى ، المرجع نفسه، ص14.

الشكل رقم (2.1) : يوضح منحنى تغير عدد السياح سنة 2020 مقارنة ب 2019

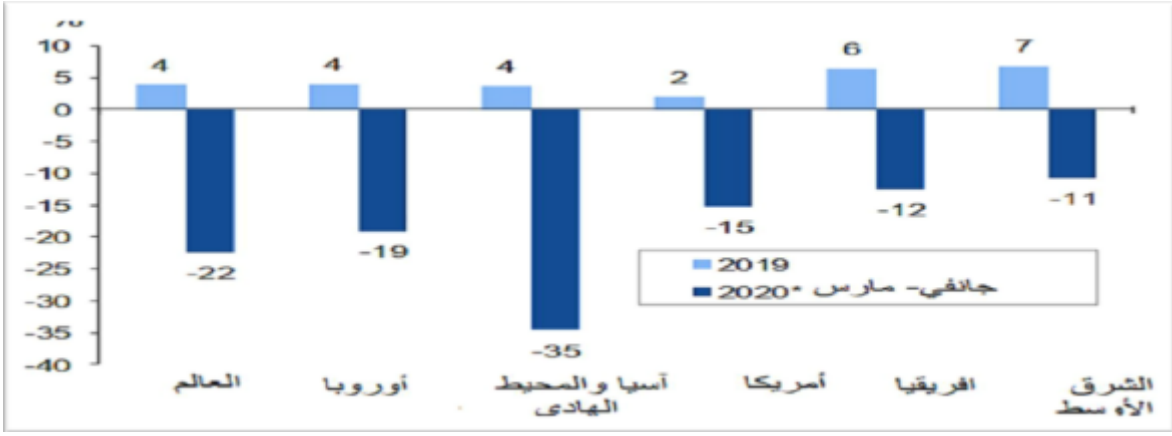

المصدر مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية ص 105

شهد قطاع السياحة الدولي أسوأ ركود في تاريخه مع تفشي جائحة كوفيد-19، حيث قدّرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض بنسبة تتراوح بين 60% و80% خلال عام 2020، مقارنة بنمو كان متوقعاً بنسبة 3% إلى 4% في مطلع يناير من العام نفسه. وقد دفعت الجائحة حكومات العديد من الدول إلى فرض قيود صارمة على السفر غير الضروري إلى البلدان التي سجلت انتشاراً واسعاً للفيروس، إضافة إلى تعليق الرحلات السياحية، إلى أجل غير مسمى. كما لجأت بعض الدول إلى فرض حظر كامل على جميع أشكال السفر، الأمر الذي أدى إلى تراجع حاد في الطلب على مختلف أنماط التنقل، وأفضى إلى خسائر اقتصادية تُقدّر بنحو 200 مليار دولار على المستوى العالمي.

ويُعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضرراً من تداعيات الجائحة، إذ انعكست آثارها على جانبي العرض والطلب في سوق السفر الدولي. ووفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية، فإن الانخفاض الحاد الثاني في عدد السياح الدوليين قد يؤدي إلى خسائر تتراوح بين 15 و44 مليار دولار في الإيرادات السياحية العالمية. ومن المتوقع أن تكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر تأثراً، حيث يُقدّر انخفاض عدد الوافدين بنسبة 12% بين عامي 2019 و2020، مقارنة بتوقعات سابقة كانت تشير إلى نمو يتراوح بين 5% و6% قبل ظهور الجائحة[1].

[1] محمودي سهام، اثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية المجلد03 ، العدد01 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، سنة 2021، ص 105-106.

➢ **اثر جائحة كورونا على سوق العمل العالمي**

أدت جائحة كوفيد-19 إلى اضطرابات عميقة في أسواق العمل العالمية نتيجة إجراءات الإغلاق و تدابير الاحترازية وتراجع الطلب على السلع والخدمات. فقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى فقدان نحو 125 مليون وظيفة على المستوى العالمي. كما بيّنت تقديرات منظمة العمل الدولية أن عدد العاطلين عن العمل قد يرتفع بما يتراوح بين 5.3 و24.7 مليون شخص مقارنة بالمستوى المرجعي المسجل سنة 2019 والبالغ 188 مليون عاطل[1].

وفي تقريرها المعنون ''أزمة كوفيد-19 وعالم العمل'' الصادر في 7 أفريل 2020، أوضحت منظمة العمل الدولية أن حوالي 3.3 مليار عامل تأثروا كليًا أو جزئيًا بإجراءات الإغلاق، مع تسجيل انخفاض حاد في ساعات العمل خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020. كما اعتُبر قطاع الصحة من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، إذ يضم نحو 136 مليون عامل، تشكل النساء حوالي 70% منهم، إضافة إلى تأثر قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية والنقل والخدمات[2].

أثر جائحة كورونا كوفيد19- على الاقتصاد المحلي الجزائري:

أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بجملة من الآثار السلبية العميقة على الاقتصاد الجزائري، مست مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، وأدت إلى تحولات هيكلية ظرفية كان لها انعكاسات على المدى القصير والمتوسط من خلال هده القنوات .

➢ **عرقلة النشاط الاقتصادي:**

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، عند تسجيلها الحالات الأولى لفيروس كورونا سنة 2020، حيث تمثلت أساساً في تعليق الدراسة بالمؤسسات التربوية والجامعية، وتعليق الرحلات الجوية، وغلق عدد معتبر من الأنشطة التجارية والخدماتية. وقد استمرت إجراءات حظر التجوال والغلق لأكثر من ستة أشهر، مما أدى إلى تكبد المؤسسات الاقتصادية الوطنية خسائر معتبرة، خاصة في قطاعات النقل، والخدمات، والتجارة، إضافة إلى تضرر فئة أصحاب الأعمال الحرة.

[1] International Monetary Fund. (2020). World economic outlook: The great lockdown. Washington ، DC: IMF.

[2] International Labour Organization. (2020). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work (First edition). Geneva: ILO.

ورغم إعلان السلطات العمومية عن الإجراءات التخفيفية والمساعدات الموجهة لدعم الأنشطة المتضررة، إلا أن استمرار غلق بعض الأنشطة الحيوية –كقطاع النقل – لفترة مطولة ساهم في تعميق الانكماش الاقتصادي، وأثر سلباً على ديناميكية السوق، فاضطرت إلى تبني آليات عملية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي على الصمود[1].

- **الذعر الاقتصادي:**

ساهمت إجراءات الوقائية في خلق حالة من عدم اليقين والذعر الاقتصادي، خاصة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من انتشار الفيروس. وقد انعكس ذلك مباشرة على آليات العرض والطلب، حيث شهدت بعض المواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً كبيراً في الطلب خلال فترة وجيزة، ما أدى إلى اضطرابات في التموين والإمداد على مستوى الأسواق المحلية[2].

- **انخفاض أسعار النفط وتداعياته المالية:**

تزامنت الأزمة الصحية مع انهيار أسعار النفط خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية تقل عن 20 دولاراً أمريكياً للبرميل، مما أدى إلى تفاقم الوضع المالي للدولة الجزائرية، باعتبار قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية.

وفي هذا السياق، توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليار دولار، مقابل 37.4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لنفس السنة. ويؤشر هذا التراجع الحاد إلى اتساع فجوة الموارد المالية، وزيادة الضغط على الميزانية العامة، بما قد ينعكس على مستويات الإنفاق العمومي مستقبلاً.

- **زيادة الإنفاق و الإعانات الاجتماعية:**

أدى انتشار الجائحة إلى ارتفاع ملحوظ في النفقات العمومية الموجهة للقطاع الصحي. فقد نصّ العدد رقم 19 من الجريدة الرسمية لسنة 2020 على تحويل اعتماد مالي قدره 3.7 مليار دينار جزائري إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة، مخصص للنفقات المتعلقة بالتكفل بجائحة كوفيد-19. كما تم تحويل اعتماد إضافي بقيمة 380 مليون دينار لصالح الوزارة ذاتها، موجه لدعم الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية لفائدة المستشفيات .

---

[1] سفيان خلوفي، كمال شريط،، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد19- على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد،8 العدد03 ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021 ، ص 1666.

[2] سفيان خلوفي، كمال شريط،، المرجع نفسه، ص1666.

إضافة إلى ذلك، خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 غلافاً مالياً يقارب 82 مليار دينار لمكافحة الجائحة ،و منها 20 مليار دينار موجهة لدعم الفئات المهنية التي فقدت مصادر دخلها بسبب تداعيات الأزمة

- **خسائر قطاع النقل الجوي:**

يُعدّ قطاع النقل الجوي أكثر تضرراً من الجائحة، نتيجة التعليق شبه الكلي لحركة الطيران منذ منتصف مارس 2020. وقد تكبدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية خسائر قُدّرت بـ 20 مليار دينار جزائري فيما يتعلق برقم الأعمال الخاص برحلات المسافرين، مع توقع ارتفاعها إلى نحو 60 مليار دينار مع نهاية السنة، حسب ما صرّح به الناطق الرسمي للشركة أمين أندلسي[1] .

المطلب الثالث: التدابير و الإجراءات المعمول بها للوقاية منه

أولاً: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية

سجلت معظم دول العالم حالات إصابة بمرض كوفيد-19، وشهد العديد منها انتشارا واسعًا للمرض. ورغم نجاح بعض السلطات الصحية في إبطاء وتيرة الانتشار عبر تطبيق الحجر الصحي، ظل من الصعب التنبؤ بمسار الجائحة. وقد أوصت منظمة الصحة العالمية بمجموعة من التدابير الوقائية للحد من تفشي المرض و تزايد الإصابات، ومن أبرزها[2]:

- فرض الحجر الصحي
- الحفاظ على مسافة تباعد لا تقل عن متر واحد بين الأشخاص.
- المواظبة على تنظيف اليدين جيدًا باستخدام مطهر كحولي أو غسلها بالماء والصابون
- تجنب الأماكن المزدحمة التي يصعب فيها الالتزام بالتباعد الاجتماعي والحد من المخالطة الاجتماعية غير الضرورية.
- الالتزام بممارسات النظافة التنفسية السليمة، مثل تغطية الفم والأنف عند السعال أو العطس باستخدام المرفق أو منديل ورقي.

[1] سفيان خلوفي، كمال شريط،، نفس المرجع السابق

[2] منظمة الصحة العالمية، إرشادات الوقاية من فيروس كورونا(COVID-19) ، 2020. who.int

- عزل الأشخاص المصابين أو المشتبه بإصابتهم وطلب الرعاية الصحية عند ظهور أعراض المرض مثل الحمى والسعال وضيق التنفس.

تلقي اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وفق برامج الصحة الوطنية، باعتبارها وسيلة فعالة للتقليل من المضاعفات الخطيرة للمرض.

ثانيًا: الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر للوقاية من فيروس كورونا

اتخذت الجزائر تدابير عاجلة عند ظهور الحالة الأولى، بهدف حماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس، وذلك وفق توصيات منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى دعم القطاعات المتضررة. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، فقد تباينت الاستجابات تبعًا لمستوى الاستعداد والقدرات المالية للدولة. ومن أبرز هذه التدابير[1]:

- منع انتقال العدوى محليًا مع فرض الحجر الصحي الجزئي و الكلي .
- تعليق الرحلات الجوية والبحرية وغلق الحدود مؤقتًا للحد من انتقال العدوى من الخارج.
- بناء أو توسيع منشآت الرعاية السريرية، بما في ذلك تجديد وحدات العناية المركزة والعيادات الداخلية، وتجهيز مرافق الحجر الصحي، وتوفير المعدات الطبية مثل القفازات والأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي.
- ضمان استمرارية التعليم من خلال اعتماد برامج التعلم عن بعد، وذلك عبر منصات التعليم الرقمي، المساقات المفتوحة عبر الإنترنت.
- غلق الفضاءات العامة والتجارية مؤقتًا مثل قاعات الحفلات والمقاهي وبعض الأنشطة الاقتصادية غير الضرورية.
- تعزيز الرقابة الصحية بالمطارات والموانئ والمعابر الحدودية للكشف المبكر عن الحالات المحتملة.
- تنظيم حملات التلقيح ضد فيروس كورونا وتوفير اللقاحات للمواطنين بشكل مجاني.

[1] قنان سهيلة ، التدابير و الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتصدي لفيروس كورونا ، مجلة المفكر، المجل07، العدد 01، جامعة الجزائر 02، الجزائر ، 2023 ، 413-414.

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا المبحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، ويسلط الضوء على دورها في تعزيز النشاط الاقتصادي والتشغيلي. يتضمن المبحث دراسة مفهوم هذه المؤسسات وأهميتها وأشكالها في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أثر جائحة كورونا على نشاطها واستقرارها المالي. يهدف التمهيد إلى تقديم إطار عام لفهم واقع هذه المؤسسات والتحديات التي تواجهها، قبل الخوض في التفاصيل المتعلقة بالمطالب الثلاثة للمبحث.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ودوافع ظهورها

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات ما يزال مثار جدل كبير، مما يصعّب الوصول إلى تعريف موحد ومتفق عليه. ويرجع ذلك إلى مجموعة من القيود التي تحول دون وضع تعريف شامل، أبرزها الفوارق في مستوى تطور قوى الإنتاج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو حتى داخل نفس الدولة عند اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تتضح الصعوبة في تحديد مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عند محاولة تحديد مفهوم هذه المؤسسات، نواجه عدة تحديات أساسية، منها[2]:

1. **اختلاف درجة النمو بين الدول:** يتجلى هذا الاختلاف في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة؛ فقد تُعتبر المؤسسة صغيرة في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تُصنَّف كمؤسسة كبيرة في بلد نامٍ، وذلك بسبب الفوارق في الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية.
2. **تباين النشاط الاقتصادي:** يؤثر نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارس فيه المؤسسة على هيكلها الداخلي وتنظيمها. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في ميادين متنوعة مثل القطاعات الصناعية، الزراعية، والخدمية. فالمجال الصناعي يتطلب إمكانيات مالية وبشرية كبيرة نظرًا لتعدد وظائفه من إنتاج وتمويل

[1] رابح خوني ورقية حساني، اساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار الراية ، عمان ، الأردن، 2015، ص27.

[2] رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية تمويلها ، دار ايتراك ، القاهرة ، مصر ، 2008، ص16.

وتسويق، بينما يحتاج القطاع الخدمي إلى موارد مالية كبيرة وعدد محدود من العمال، أما النشاط الزراعي فيتطلب موارد مالية متوسطة وعدد أكبر من العمال مقارنة بالقطاعات الأخرى. هذا التنوع في طبيعة النشاط يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. **اختلاف معايير التصنيف:** على الرغم من الاتفاق على أهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية، إلا أن الاختلاف في معايير التصنيف يعد من أبرز الصعوبات التي تحول دون تحديد تعريف واضح وموحد لها[1].

2-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها المحوري في دفع عجلة التنمية، إلا أن مفهومها لا يزال يكتنفه شيء من الغموض، حيث تباينت آراء الباحثين والمختصين بشأن التوصل إلى تعريف موحد وشامل يحظى بقبول جميع الأطراف والجهات المعنية بهذا القطاع الحيوي.

بحيث عرفتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل.[2]

اما البنك الدولي اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي. [3]

كما عرفت المادة 05 من القانون رقم: 17/02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية .

[1] خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص13.

[2] محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص03

[3] بعيط أمال، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع و آفاق. تأليف بعيط أمال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير، باتنة، 2017، ص109

أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08 فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون الى 4 ملايير دينار جزائري و مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى مليار دينار جزائري[1] ."

أما المؤسسة الصغيرة فقد عرفتها المادة 09:" على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار في حين ."

عرفت المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها اقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري[2] ."

من خلال ما سبق فان المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها مثل : [3]

-القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.

- مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل؛

-تفعيل مشاركة المرأة؛

-خلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات

[1] Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement ، Bulletin ، November 2017 ، P : 07.1d'information statistique de la PME ، N° -33

[2] نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006، ص06

[3] طالب سومية شهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة استطلاعية ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2021، ص205-206.

- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

ثالثا: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-الدوافع الاقتصادية: وتتمثل في[1]:

- النهوض لاقتصاد الوطني، و هذا لتركيز على الصناعات الخفيفة و قطاع الخدمات و المهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون اكبر لمقارنة بغيرها، و لنسبة الى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس
- الصناعات الكبيرة.
- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة و توجيه انتاجها نحو التصدير الى الخارج.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات و الصناعات الصغيرة الفرصة للكفاءات و الإمكانيات البشرية المتاحة محليا.

2-الدوافع المالية:و تتمثل في:

- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتنخفض الحاجة الى مستوى عال من المهارات و من ثم لا تحتاج الى تدريب راق لذ لك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول و خروج عنصر العمل و هذا ما يوفر على المؤسسة اموالا كبيرة.
- كبر ربحية هذه المؤسسات اذ ان ما تحققه من ارح يفوق ما تتطلبه من اموال و تكاليف.فقد ثبت ان الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة كما كانت في بعض الحالات اعلى انتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة

3-الدوافع السياسية: لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق و تحقق البقاء و الاستمرارية، و هذا لترابط السياسة لاقتصاد.

[1]رحاحلية بلال، فرج شعبان، مداخلة لعنوان : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات ، جامعة اكلي اولحاج، البويرة ، دت ، ص 04.

4-الدوافع الاجتماعية: يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسات الصغيرة، و يتلخص فيما يلي:

-تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشى ظاهرة البطالة، و تفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

-تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، و خاصة أجهزة الدولة، وغيرها من القطاعات الخدمية، و تزايد الاعمال الطفيلية في القطاعات الغير منظمة.

-النزوح المستمر لقوى العمل داخليا و خارجيا[1].

رابعا: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استدعى هذا النوع من المؤسسات اهتمام الاقتصاديين الرأسماليين، الذين اعتبروها أداة تصنيعية فعالة ونافعة لتنمية البلدان المتخلفة. ويعود هذا الاهتمام، وفق هؤلاء الاقتصاديين، إلى التجربة التاريخية للتصنيع في الدول الصناعية، التي اعتمدت في بداياتها بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

مع مطلع التسعينات، أصبحت هذه المؤسسات تمثل بديلاً قوياً لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية، مثل خلق فرص العمل، زيادة الصادرات، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي. ويعود ذلك إلى السمات المميزة لهذه المؤسسات، من مرونة وديناميكية، ما يجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية بسرعة أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

وبالتالي، فإن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى المزايا التي تتمتع بها، والدور الذي تلعبه على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

1-الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] رحاحلية بلال، فرج شعبان، المرجع السابق ، ص 05.

[2] بوبكر نعرورة، مفيدة يحياوي، عبد الرزاق حواس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 1-2 ماي 2011 ،ص 09.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في تعزيز النشاط الاقتصادي وتنمية الدول، سواء المتقدمة أو النامية، وذلك بفضل قدرتها على التكيف السريع والمساهمة في مختلف القطاعات الإنتاجية. وتُعتبر هذه المؤسسات من الركائز الأساسية في عملية التصنيع والنمو الاقتصادي، وتتمثل في: [1]

- لعبت دورًا حيويًا في التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة والحديثة التصنيع، حيث تمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصناعية، وتساهم في تجهيز الوحدات الصناعية الكبرى بالسلع والخدمات الضرورية.
- ساهمت بشكل كبير في الصادرات للعديد من الدول الصناعية، مما يعزز موارد النقد الأجنبي.
- تحتاج إلى رأس مال أقل لكل عامل مقارنة بالمؤسسات الكبرى، مما يزيد من كثافة العمالة ويستفيد من وفرة اليد العاملة المتاحة.
- تشكل موارد مادية محلية، من خلال تعبئة مدخرات أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، والاستفادة من المواد الأولية المتناثرة.
- تمكنت من إقامة توازن أفضل للإنتاج، خاصة في المناطق الريفية والدول الصغيرة التي تكون أسواقها محدودة، إذ تصنع وفق الطلب المحلي.
- تلبي احتياجات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة، ما يقلل من أوجه عدم المساواة ويحقق دخلًا لهذه الفئات.
- تعتمد على الابتكار، خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، مما يجعلها غالبًا في الطليعة من حيث التجديد والتطوير.

2-الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] عياش قويدر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الغواطس، الجزائر، 8-9 افريل 2002،ص 184.

تلعب هذه المؤسسات دورًا أساسيًا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتعزيز التكامل الاجتماعي، من خلال توفير فرص العمل وتنمية المجتمعات المحلية. كما تساهم في تحقيق توازن اجتماعي وجهوي عبر توزيع النشاط الصناعي والخدماتي، و نذكرها فيما يلي: [1]

- ترفع مستوى التشغيل وتقلل من البطالة، مما يحسن المستوى الاجتماعي للأفراد.
- ساهمت برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في امتصاص جزء كبير من اليد العاملة غير المشغلة سابقًا.
- تتيح استخدام التكنولوجيا العامة والملائمة للتحكم في العمليات الإنتاجية بسهولة.
- توسيع عملية التصنيع على المستوى المحلي، بما يتناسب مع احتياجات الجهات المختلفة ويعزز التنمية الجهوية.
- تعمل على تلبية الحاجيات الأساسية لمختلف فئات المجتمع، خصوصًا الفئات محدودة الدخل، ما يعزز العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأشكالها

أولا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من[2]:

-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة** :وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

[1] فاروق بن سالم، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2018 ،ص 208.

[2] فاروق بن سالم، المرجع السابق ، ص209.

1- تطور تعداد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور قانون الترقوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (1.1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607 297
2011	659 309
2012	711 832
2013	777 818
2014	852 052
2015	943 569
2016	1 022 621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1193 339

المصدر: من إعداد الطالبتينتين بالاعتماد على منشو رات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-من خلال الجدول أعلاه نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من297 607 سنة 2010 إلى 339 193 1 في اية ديسمبر ،2019 وترجع هذه الزيادة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة دف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تسعى إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (3.1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

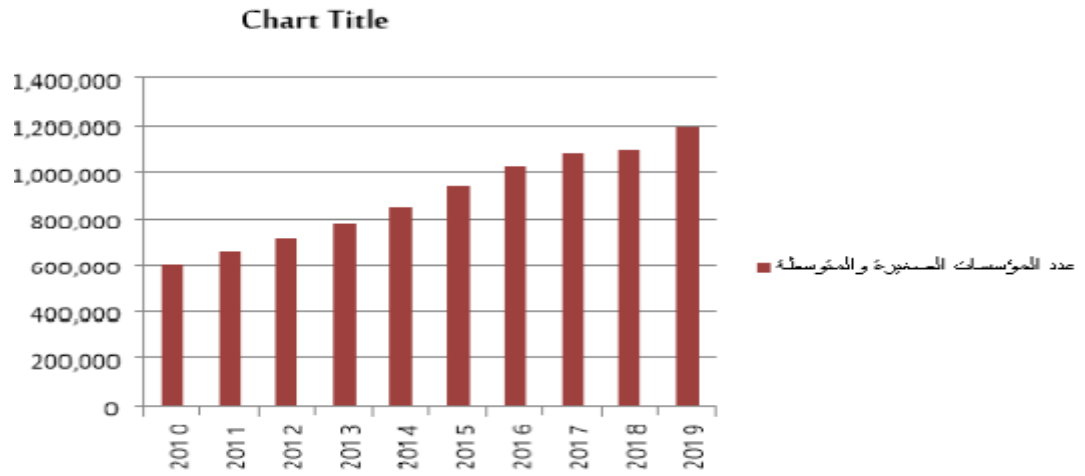

المصدر: من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1 أعلاه .

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية :

الجدول رقم (2.1): يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر2019

	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد (م ص وم)	%
01	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
	شخص معنوي	**671 267**	56.28
	شخص طبيعي	**52 1829**	43.73
	مهن حرة	**247 275**	20.72
	نشاطات حرفية	**274 554**	23.01
02	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		
	شخص معنوي	243	0.02
	المجموع الإجمالي	**1 193 339**	**100.00**

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin, November 2017, P : 07.1d'information statistique de la PME, N° -33

إلى غاية 2019/12/31 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1 193339 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص ب 1714925 مؤسسة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 243 مؤسسة أي 0.02% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...

الشكل رقم (4.1) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية إلى غاية 2019.

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin, November 2017, P : 07.1d'information statistique de la PME, N° -33

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، وإلى ثلاثة أنواع : مؤسسات مصغرة مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة . والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (3.1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020

نوع المؤسسة ص و م	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1157539	97
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و 49عامل)	31027	2.6
مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و 249عامل)	4773	0.40
المجموع	1193 339	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33 avril 2020, P : 08.

الشكل رقم (5.1) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

المصدر: من اعداد الطالبتينتين اعتمادا على الجدول أعلاه

يتّضح من خلال المعطيات الإحصائية والدلائل الواقعية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد شهدت تطورًا ملحوظًا خلال العقد الأخير، مدفوعة بجملة من الإصلاحات القانونية والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة لترقية هذا القطاع الحيوي، وعلى رأسها القانون التوجيهي لسنة 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد كان لهذه السياسات أثر مباشر في زيادة عدد المؤسسات من حوالي 600 ألف مؤسسة سنة 2010 إلى أكثر من 1.19 مليون مؤسسة مع نهاية سنة 2019، وهو ما يعكس إرادة سياسية واضحة للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتعزيز مساهمته في التنمية الوطنية.

وتُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني، نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، ورفع نسبة النمو الاقتصادي، وتنويع الإنتاج، وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق. وقد أظهرت الإحصائيات أن القطاع الخاص يهيمن على النسبة الساحقة من هذه المؤسسات، إذ يمثّل أكثر من 99% من إجمالي المؤسسات، بينما يبقى وجود المؤسسات العمومية محدودًا جدًا، الأمر الذي يعكس اعتماد الدولة على المبادرة الفردية وريادة الأعمال كمحرك أساسي لهذا القطاع.

كما أظهر توزيع المؤسسات حسب الحجم أن المؤسسات المصغرة تشكّل النسبة الأكبر مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يدل على أن أغلب هذه المشاريع لا تزال في مراحلها الأولية وتعاني من محدودية الموارد، سواء من حيث رأس المال أو القدرة التكنولوجية والإدارية، مما يستدعي من الدولة مواصلة جهود الدعم المالي واللوجستي، خاصة عبر أجهزة المرافقة مثل "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "(ANAD سابقًاANSEJ) والبنوك الموجهة لتمويل هذا النوع من المشاريع.

ورغم هذا التطور الكمي الملحوظ، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، على غرار ضعف التأطير الإداري، صعوبة الوصول إلى التمويل، غياب ثقافة التسيير المقاولاتي، والتأخر في رقمنة التعاملات الإدارية، إضافة إلى ضعف اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد الكبرى والأسواق الدولية، ما يحول دون استغلال إمكانياتها الحقيقية في دعم الاقتصاد الوطني.

من هنا، فإن الواقع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعكس مسارًا تصاعديًا مشجعًا، لكنه في الوقت نفسه يُحيل إلى جملة من الاختلالات البنيوية والتنظيمية التي تستدعي مقاربات أكثر شمولًا وتنسيقًا بين مختلف الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، هيئات التمويل، الجامعات ومراكز البحث)، من أجل ترسيخ أسس متينة لاقتصاد متنوع، متوازن ومستدام، تكون فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلًا رئيسيًا في خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية والوطنية.

ثانيا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف طرق تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر وفقًا للمعايير المحلية والقوانين الخاصة بكل دولة. وسنستعرض في ما يلي أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق بعض المعايير المعتمدة في التصنيف.

1- تصنيفها حسب النشاط الاقتصادي : ينقسم النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات إلى أربعة أصناف[1]:

- **المؤسسات الخدماتية**: تقدم هذه المؤسسات خدمات متنوعة لعملائها، بما في ذلك الاستشارات القانونية والخدمات المحاسبية والتقنية للشركات الصناعية والإنتاجية. وتتميز بسهولة تأسيسها وقلة الحواجز الإدارية والقانونية.

- **المؤسسات الصناعية**: تختص بتصنيع السلع الاستهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تعتمد على الموارد المحلية، إضافة إلى إنتاج سلع إنتاجية تستخدم كمكونات في صناعات أخرى، مثل صناعة قطع الغيار للسيارات والملابس الجاهزة.

- **المؤسسات التجارية**: تشمل الشركات التي تشتغل في شراء وتخزين وإعادة بيع المنتجات، سواء عبر البيع المباشر أو التعبئة والتغليف، بهدف تحقيق الربح[2].

[1] بوخلوة باديس ،بن خيرة سامي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر " ،الملتقى الوطني حول ،"واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر ،يومي 05-06-2013، ص03.

[2] لشريف بقة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 مارس 2007، ص12.

- **المؤسسات الزراعية:** تعمل في مجالات استغلال الأرض والثروة الحيوانية، بما في ذلك النشاط الزراعي والحيواني واستصلاح الأراضي والثروة السمكية، ولها دور حيوي في ضمان الأمن الغذائي. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع نقصًا في الاهتمام من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في العديد من البلدان، خصوصًا النامية .

2- تصنيفها حسب الشكل القانوني : ينقسم هذا التصنيف إلى عدة أشكال:

- **شركات الأفراد:** تقوم على الثقة المتبادلة بين الشركاء والعلاقات الشخصية، حيث يقدم كل شريك حصة من رأس المال مقابل جزء من الأرباح.

- **شركات المحاصة:** اتفاق بين شخصين أو أكثر للمشاركة في مشروع تجاري محدد لتحقيق الربح، دون تأسيس شركة مستقلة، ويستخدم في مشاريع مشتركة مثل الاستثمارات العقارية والتنقيب عن الموارد الطبيعية.

- **شركات التضامن:** تأسسها شريكان أو أكثر، ويتحمل جميع الشركاء مسؤولية مشتركة وتضامنية لسداد ديون الشركة باستخدام أموالهم الخاصة.

- **شركات التوصية البسيطة:** تتكون من شركاء متضامنين يديرون الشركة ومساهمين يقدمون رأس المال دون المشاركة في الإدارة، حيث يتحمل المتضامنون مسؤولية غير محدودة والمساهمون مسؤولية محدودة، وتتمتع الشركة بشخصية اعتبارية مستقلة ومرونة في توزيع الأرباح وتحمل الخسائر.

- **شركات الأموال:** تعتمد على المساهمات المالية للشركاء، وتشمل[1]:

  - **شركات المساهمة:** شراكات واسعة النطاق قادرة على جمع رؤوس الأموال، يديرها مجلس إدارة منتخب، وتخضع لقوانين ولوائح رقابية صارمة لضمان الشفافية.

  - **شركات ذات المسؤولية المحدودة:** يقتصر عدد الشركاء على خمسين شريكًا، وتقسم رأس المال إلى حصص، مع حماية الأصول الشخصية للمساهمين، ولا يمكنها ممارسة أنشطة التأمين أو البنوك.

[1] ريف غياط، محمد بوقموم ، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 04،العدد الأول ، 2008 ،ص129.

- **شركات التوصية بالأسهم:** تجمع بين خصائص شركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة، حيث يُقسم رأس المال إلى أسهم قابلة للتحويل، مع الحفاظ على الرقابة والشفافية، وتتيح للمستثمرين المشاركة دون إدارة الشركة، بينما يتولى الشركاء المتضامنون الإدارة واتخاذ القرارات الأساسية.

3- تصنيفها حسب طبيعة المنتجات : ينقسم هذا التصنيف إلى[1]:

- **مؤسسات منتجة للسلع الاستهلاكية:** تصنع السلع اليومية مثل الأغذية، منتجات التنظيف، المستحضرات الصحية والجمالية، الملابس، والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية.
- **مؤسسات منتجة للسلع والمعدات:** تنتج سلعًا ومعدات تُستخدم في مختلف الصناعات، وتتطلب استثمارات وعمالة ماهرة، ويتركز عملها حول الإصلاح والتركيب.
- **مؤسسات منتجة للسلع الوسطية:** تنتج سلعًا تتراوح بين الفاخرة والاقتصادية، مثل الملابس والأحذية والأجهزة المنزلية المتوسطة، مستهدفة شريحة واسعة من السوق بجودة مقبولة وأسعار معقولة[2].

4- تصنيفها حسب معيار النمو

- **مؤسسات محدودة الحجم:** شركات صغيرة من حيث الأصول والموظفين، تديرها مجموعة صغيرة أو فرد واحد، وتشمل المشاريع العائلية والصغيرة والمتوسطة والحرفية والمتاجر الصغيرة.
- **مؤسسات ذات النمو السريع:** شركات تتميز بمعدلات نمو عالية في الإيرادات وحجم الأعمال خلال فترة قصيرة، غالبًا في مجالات مبتكرة أو صناعات ناشئة، مستفيدة من التكنولوجيا والابتكار للحصول على ميزة تنافسية.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، جامعة الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ،ص 20.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن ": تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص08.

5- تصنيفها حسب معيار التوجه

- **مؤسسات عائلية:** تأسس وتدار من قبل أفراد عائلة، وتتمركز السيطرة العائلية على صنع القرارات، وقد تستمر عبر الأجيال[1].
- **مؤسسات متطورة وشبه متطورة:** تتبنى التقنيات الحديثة وتحسن جودة المنتجات، مع التركيز على الابتكار في المؤسسات المتطورة، بينما تستخدم المؤسسات شبه المتطورة بعض التقنيات دون الاعتماد الكامل عليها.
- **مؤسسات ذات الطابع التقليدي:** تحافظ على الممارسات التقليدية في الإنتاج والخدمات، مع التركيز على الجودة والحرفية، وتشمل الصناعات اليدوية التقليدية والغذائية والحرفية.

المطلب الثالث : تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا يستثنى أي قطاع من التأثر بجائحة كورونا، وقد أظهرت المتابعة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت من بين أبرز الأشخاص الاعتبارية المتضررة، حيث تراجعت عائداتها المالية بشكل ملحوظ، وتأثر السير العادي لنشاطها بشكل كبير[2].

أولاً: أثر الجائحة على التسيير اليومي (التنظيم والتسريح)

رغم تأكيد الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد في عدة تصريحات على ضرورة استمرار النشاط الاقتصادي مع الالتزام بالتدابير الوقائية، إلا أن تطبيق ذلك على أرض الواقع لم يكن سهلاً. فقد اضطرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التخلي عن بعض العمال بسبب محدودية قدراتها المالية في مواجهة الأزمة، وذلك نتيجة إجراءات الغلق التام لبعض النشاطات، والغلق المؤقت للبعض الآخر، وتقليص ساعات العمل، إلى جانب تحمل أعباء توفير مواد الوقاية للعمال، مما صعب عليها تجاوز الأزمة، خاصة مع طول مدتها و حتى العاملون في مؤسسات نجت من الأزمة وجدوا أنفسهم يبحثون عن فرص عمل في القطاع العام لضمان استمرارية الأجور[3].

[1] ريف غياط، محمد بوقموم ، المرجع السابق ،ص129.

[2] بودريعات نوال، تأثير جائحة كورونا –كوفيد19- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مواجهتها تشريعيا ن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 59، العدد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله ، تيبازة ، الجزائر، 2021، ص578.

[3] بريش خالد، آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتمية اندماجها في التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، 2021، ص192..

وفي دراسة ميدانية أجرتها أكاديمية الأعمال[1] «EVIDENCIA» حول التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على المؤسسات الجزائرية في أفريل 2020، تم تلقي إحصائيات من حوالي 250 من مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تشكل الغالبية من النسيج المؤسساتي في الجزائر، والتي تأثرت بالدرجة الأولى بالجائحة.

وقد مثلت المؤسسات المحصاة عينات من قطاعات مختلفة: 50% في الخدمات، 25% في الصناعة، 12% في التجارة، و13% في قطاع البناء والأشغال العامة. من حيث التنظيم، تبين أن نصف المؤسسات تقريبًا أعطت عطلة لموظفيها، وثلثها اعتمدت العمل عن بعد، بينما لجأ الثلث الآخر إلى البطالة التقنية. أما فيما يخص التسريح، فلم تقم أكثر من نصف المؤسسات المحققة معها بتسريح أي من عمالها، بينما قامت 22% منها بتسريح نصف موظفيها خلال فترة قصيرة بعد الحجر الصحي.

ثانيا: أثر الأزمة على الاستغلال والنشاط الإجمالي ورقم الأعمال

يعد قطاع الخدمات المجال الأكثر نشاطًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشمل البناء، الإطعام، النقل، السفر والسياحة، وغيرها من المجالات التي كانت الأولى التي شُلّت بعد اتخاذ الإجراءات الصحية في الجزائر عقب تفشي الجائحة.

أفادت البيانات أن أكثر من 60% من هذه المؤسسات شهدت انخفاضًا في رقم الأعمال والمبيعات نتيجة التوقف الإجباري للنشاط، كما أدى توقيف العمال ونقص الإمدادات إلى تراجع النشاط بشكل كبير. واضطرت هذه المؤسسات لتقليص مصاريف التسويق والإعلان وتأجيل الاستثمارات، بهدف القدرة على تغطية الأعباء الثابتة مثل الأجور والإيجارات[2].

تراجع النشاط والإنتاج أثر بشكل مباشر على العائدات المالية، إذ وجدت المؤسسات نفسها تتحمل أعباء إضافية غير متوقعة، مثل توفير وسائل الحماية والوقاية والتطهير المستمر، التي لم تكن ضمن مسؤولياتها المعتادة. أما عن رقم الأعمال، فلم يكن أمام المؤسسات الصامدة خيار سوى تخفيضه السنوي بشكل معتبر، مما أثر سلبًا على نشاطها ومداخيلها السنوية.

[1] EVIDENCIA Business Academy، Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes، avril 2020

[2] بوقجام وسام ، واضح فواز، جائحة كورونا (كوفيد -19) و تداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال ، المجلد04، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر ، 2021، ص.426-427.

تجدر الإشارة إلى أن عملية التحقيق استندت إلى أفريل 2020، أي خلال الشهر الأول بعد اتخاذ الجزائر إجراءات الغلق والحجر الصحي. ومع طول مدة الأزمة، لم تصمد العديد من المؤسسات في مواجهة تأثيراتها، وتغيرت الأرقام مع المعطيات الجديدة، ما اضطر البعض إلى الإغلاق الكامل.

ومع ذلك، لا يمكن الاستهانة بأهمية إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعد إنعاشها ضروريًا للحفاظ على فرص العمل واستمرارية الاقتصاد الوطني. وقد دفع هذا الأمر إلى التركيز في الجزء الثاني من الدراسة على البحث عن حلول قانونية لتقليل الأضرار الحالية وتفادي آثار الأزمات المستقبلية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة أداة أساسية لفهم حجم وأبعاد تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر قاعدة معرفية تساعد الباحث على تحديد الفجوات البحثية والتوجهات الحديثة في المجال. من

خلال مراجعة هذه الدراسات يمكن التعرف على المنهجيات المتبعة، النتائج المستخلصة، والتوصيات المقترحة، مما يعزز قدرة البحث الحالي على تقديم إضافة علمية. كما تسلط هذه الدراسات الضوء على التحديات الاقتصادية والتشغيلية التي واجهتها المؤسسات في بيئات مختلفة، مع التركيز على دور التكنولوجيا والتحول الرقمي في الحد من الخسائر. وبالتالي، فإن استعراض الدراسات العربية والمحلية والأجنبية يمثل خطوة مهمة لتكوين صورة شاملة عن الوضع في المنطقة العربية وخصوصًا الجزائر.

المطلب الأول : الدراسات العربية و الاجنبية

يُعد موضوع الدراسات العربية والأجنبية في مجال الإدارة الإدارية والتحول الرقمي أساسياً لفهم التطورات النظرية والتطبيقية في هذا المجال، حيث يعكس تنوع المناهج البحثية وتأثيرها على السياسات التنظيمية. يحتوي هذا القسم على مطلبين رئيسيين: أولاً، الدراسات العربية؛ ثانياً، الدراسات الأجنبية.

أولا: الدراسات العربية

1-دراسة أحمد محمد و دعاء علي (2022) بعنوان التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية بهدف تقييم الخسائر المالية والهيكلية لهذه المؤسسات خلال الأزمة الصحية. اتبعا الباحثان منهجًا وصفياً تحليلياً استند إلى بيانات رسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتقارير البنك المركزي المصري، مع استبيان ميداني شمل عينة من أصحاب المقاولات الصغيرة. بينت النتائج أن غالبية المؤسسات واجهت تراجعًا في الطلب على منتجاتها، مما أدى إلى انخفاض كبير في الأرباح. كما وجدت الدراسة أن ضعف رأس المال العامل وعدم التغطية التأمينية زادا من هشاشتها أمام الصدمات الاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات التمويل الميسّر والضمانات الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة. كما شددت على تعزيز التدريب على إدارة الأزمات والتخطيط المالي. أكدت النتائج أن نقص الدعم الحكومي المخصص للمؤسسات الصغيرة أثر على قدرتها في التعافي بعد انتهاء الإغلاق. وأشارت إلى أن التحول الرقمي والتسويق الإلكتروني كانا عنصرين أساسيين في قدرة بعض المؤسسات على الصمود. خلص الباحثان إلى أن جائحة كورونا أظهرت الحاجة لوضع استراتيجيات وطنية شاملة لدعم مقاومة مثل هذه الأزمات[1].

[1] أحمد محمد، دعاء علي، التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة القاهرة – مصر، 2022.

2-دراسة سامي الزهراني (2023) بعنوان *تأثير جائحة كورونا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية* الأبعاد المالية والتشغيلية لهذا التأثير بهدف تحديد أهم التحديات التي واجهت هذه المؤسسات. اعتمد الباحث في منهجه على تحليل بيانات مالية وتقارير صادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنك المركزي السعودي، إضافة إلى مقابلات مع عدد من أصحاب المؤسسات. أظهرت النتائج أن الجائحة ألحقت أضرارًا كبيرة برأس المال العامل وخفضت القدرة التنافسية للعديد من الشركات الصغيرة. كما بينت الدراسة أن توقف سلاسل التوريد وتراجع الطلب بسبب الإجراءات الصحية كان سببًا رئيسيًا في تراجع النشاط الاقتصادي. أوصى الباحث بضرورة تقديم حزم دعم مالي فوري وحوافز ضريبية للمؤسسات المتضررة. كما دعا لتبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير خطط لإعادة الهيكلة المالية. وأكد على أهمية تعزيز التحول الرقمي داخل هذه المؤسسات لزيادة مرونتها أمام الأزمات. وخلص إلى أن التعليم والتدريب المالي والإداري يعدان من الركائز الأساسية لتقليل أثر الصدمات المستقبلية على هذه الفئة[1].

3-دراسة بن عديدة نبيل (2020) بعنوان *انعكاسات جائحة كورونا كوفيد- 19على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* هدفت إلى التعرف على مدى تأثير انتشار الجائحة على هذه الفئة الحيوية من الاقتصاد الوطني. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المبني على مراجعة البيانات الإحصائية وتقارير الهيئات الاقتصادية لفهم علاقة كورونا بنشاط .SMEs أظهرت النتائج أن الجائحة أدت إلى انخفاض كبير في الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدهور في قدرتها على تسيير نشاطها اليومي مما أثر سلبًا على تشغيل اليد العاملة. كما بينت الدراسة أن الالتزامات المالية المتراكمة زادت من الهشاشة الاقتصادية لهذه المؤسسات، مما جعل الكثير منها تواجه مخاطر الإغلاق الكامل أو الجزئي. أوصى الباحث بضرورة العمل على دعم مالي مباشر وتعزيز برامج الاستقرار المالي لهذه المؤسسات. كما دعا إلى إدخال تحسينات في القوانين التي تنظم نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها في أوقات الأزمات. شدد على أهمية تطوير بنية تحتية رقمية تسمح باستمرار النشاط حتى في حالات الإغلاق. وأكد أن الجائحة كشفت حاجة ملحة لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص الصغير[2].

4-دراسة زينب زعزوع وشريف حمدي (2021) بعنوان *تأثير وباء كوفيد- 19على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)* بهدف فهم مدى تضرر هذه المشروعات من تداعيات

[1] الزهراني سامي، تأثير جائحة كورونا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات سعودية في الاقتصاد، جامعة الملك سعود – الرياض، 2023.

[2] بن عديدة نبيل، انعكاسات جائحة كورونا كوفيد- 19على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020 .

الجائحة. اعتمد الباحثان على منهج المسح الميداني وجمع بيانات مباشرة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدة محافظات مصرية باستخدام استبيانات تم تحليلها إحصائيًا. بينت النتائج أن الإجراءات الصحية والاقتصادية التي فرضتها الجائحة أدت إلى انخفاض كبير في حجم الطلب على منتجات وخدمات هذه المشروعات، مما أثر سلبًا على استقرارها المالي والتشغيلي. كما لوحظ ارتفاع في نسب الإغلاق المؤقت أو الدائم للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى زيادة صعوبات الوصول إلى التمويل اللازم. أوصت الدراسة بضرورة تقديم حوافز ضريبية وتمويلية عاجلة للمشروعات لمساعدتها على الصمود، إضافة إلى تعزيز التدريب الإداري على مواجهة الأزمات. كما أكدت على أهمية اعتماد تقنيات حديثة في التسويق والتشغيل لتحسين المرونة. أشارت الدراسة إلى أن الاستعداد للمخاطر المستقبلية يتطلب خطط وطنية وتعاون بين القطاعين العام والخاص[1].

5-دراسة العلي خليل (2023) بعنوان *المرونة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمة كوفيد- 19في دول مجلس التعاون الخليجي* هدفت إلى قياس القدرات التكيفية لهذه المؤسسات في بيئات اقتصادية مختلفة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التقارير الاقتصادية الرسمية واستطلاعات رأي منشورة في بلدان الخليج. كشفت النتائج أن المؤسسات التي استثمرت في التحول الرقمي وسلاسل التوريد المرنة كانت أكثر قدرة على الصمود. كما أظهرت الدراسة أن الدعم الحكومي المتخصص كان عاملاً مهمًا في تخفيف الآثار السلبية على نشاط هذه المؤسسات. أوصى الباحث بضرورة استمرار برامج الدعم المالي والتقني بعد انتهاء الجائحة لتسريع التعافي الاقتصادي. كما شدد على أهمية تطوير ثقافة الابتكار داخل بيئة الأعمال. وأكد أن المستقبل يتطلب استعدادًا أفضل لمواجهة الأزمات القادمة. خلص إلى أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يشكل ركيزة أساسية لزيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم والاستمرار[2].

6-دراسة الزماني خالد (2023) بعنوان *تجارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع تداعيات كوفيد- 19: دراسة تحليلية في المغرب العربي* هدفت إلى فهم كيف تأقلمت هذه المؤسسات مع التغيرات التي أحدثتها الجائحة. اعتمد الباحث في منهجه على تحليل حالات دراسية لعدد من المؤسسات الصغيرة في الجزائر والمغرب وتونس، واستند إلى مقابلات مع أصحاب هذه المؤسسات. بينت النتائج أن المؤسسات التي اتجهت للاستفادة من القنوات الرقمية استطاعت الحفاظ على استمراريتها بشكل أكبر من غيرها. كما لوحظ أن ضعف التمويل والتنافسية كان عاملًا سلبيًا على أداء العديد من المشاريع. أوصى الباحث بضرورة تحفيز الاستثمار في

[1] زينب زعزوع، شريف حمدي، تأثير وباء كوفيد- 19على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 1، مصر، 2021.

[2] العلي خليل، المرونة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمة كوفيد- 19في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات خليجية في العلوم الاقتصادية، جامعة الخليج، 2023.

التكنولوجيا ودعم بنية الاتصالات للمؤسسات الصغيرة. وأشار إلى أن التعليم والتدريب في مجالات الإدارة الرقمية يعدان من أهم احتياجات هذه الفئة. كما أكد أن الجائحة أثبتت أهمية تطوير استراتيجيات طويلة الأجل للمقاومة الاقتصادية. وخلص إلى أن التعلم من تجارب متعددة قد يعزز من قدرة المنطقة على إدارة الأزمات المستقبلية[1].

7-دراسة الصافي أحمد (2022) بعنوان *آثار جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل استراتيجي* هدفت إلى تحليل التحديات والاستراتيجيات التي انتهجتها هذه المشروعات خلال فترة الجائحة. اتبع الباحث المنهج الوصفي المستند إلى بيانات رسمية من وزارة التخطيط الأردنية واستبيانات ميدانية. أظهرت النتائج أن تراجع الطلب وتضاعف التكاليف التشغيلية أدى إلى ضغوط مالية كبيرة على المشروعات الصغيرة. كما أظهرت الدراسة أن دعم الحكومة كان محدودًا بالنسبة لحجم الخسائر. أوصى الباحث بضرورة تصميم برامج دعم مالي موجهة وتحفيز الابتكار الإلكتروني. كما شدد على أهمية بناء شراكات مع مؤسسات التمويل لتعزيز السيولة. وأضاف أن تحسين بيئة الأعمال يساعد في جذب الاستثمارات حتى في الظروف الصعبة. وأكد أن التعافي يحتاج إلى تدخلات مستدامة وليس مؤقتة. وأخيرًا خلص إلى أن المشروعات الصغيرة تمثل ركيزة للمرونة الاقتصادية إذا ما توفرت لها الأدوات المناسبة[2].

8-دراسة النوري سمير (2023) بعنوان *أثر الجائحة الصحية على التنافسية والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا* هدفت إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير وباء كورونا على مؤشرات الابتكار والتنافس داخل قطاع SMEs الليبي. اتبع الباحث في منهجه البحثي تحليلًا وصفيًا يعتمد على مراجعة بيانات رسمية واستطلاعات رأي للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. أظهرت النتائج أن ضعف الموارد والتحديات اللوجستية زادت من صعوبة المنافسة في الأسواق. كما بينت أن الابتكار كان عاملًا مهمًا لتخفيف آثار الأزمة لدى بعض الشركات التي اعتمدت حلولًا مبتكرة. أوصى الباحث بضرورة دعم الابتكار داخل المؤسسات وتشجيع الشراكات الدولية لتبادل الخبرات. وأشار إلى أهمية تحسين الوصول إلى التمويل لتعزيز التوسع والتحديث.

[1] الزماني خالد، تجارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع تداعيات كوفيد- 19: دراسة تحليلية في المغرب العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2023.

[2] الصافي أحمد، آثار جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل استراتيجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة اليرموك، الأردن، 2022.

كما شدد على تدريب الكوادر البشرية على استخدام التكنولوجيا الحديثة. وأخيرًا، خلص إلى أن الاستثمار في الابتكار يعزز صمود المؤسسات أمام الأزمات الشبيهة في المستقبل[1].

9-دراسة السناري عمر إسماعيل و محمود خليفة (2021) بعنوان *تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي* هدفت إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بهذه المؤسسات بسبب الأزمة الصحية. اعتمد الباحثان منهجًا وصفيًا تحليليًا من خلال مراجعة الأدبيات واستبيانات إلكترونية جمعت بيانات من عينة من المؤسسات في البحرين والإمارات والسعودية. أشارت النتائج إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهت انخفاضًا حادًا في المبيعات والإيرادات، وتعطل سلاسل التوريد، وتراجع التوظيف. كما بينت الدراسة أن أكثر من 75% من المؤسسات لم تكن مستعدة لمواجهة مثل هذا الصدمة. أوصى الباحثان بضرورة وضع خطط طوارئ مالية وتوسيع برامج الدعم الحكومي. كما شددا على أهمية التدريب على استراتيجيات العمل المرنة والاستفادة من التكنولوجيا لتقليل الخسائر. وخلصا إلى أن الاستعداد المسبق لمثل هذه الأزمات يمكن أن يعزز من قدرة المؤسسات على الصمود[2].

10-دراسة الهاشمي صباح (2023) بعنوان *تحليل تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال في تونس: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* هدفت إلى رصد التغيرات في أداء قطاع SMEs خلال الجائحة. استخدمت الباحثة منهجًا وصفيًا تحليليًا يرتكز على بيانات رسمية من المعهد الوطني للإحصاء واستطلاع آراء أصحاب المؤسسات. أوضحت النتائج أن القيود الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الجائحة أثرت سلبًا على الطلب والإنتاج داخل المؤسسات الصغيرة. كما بينت أن نسبة الإغلاق المؤقت ارتفعت، مما أثر على العمالة والاستثمار. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم المالي والتقني لهذه المؤسسات، وتطوير برامج تدريب على الإدارة المالية في الأزمات. كما شددت على تحسين البنية التحتية الرقمية لدعم الاستمرارية. وأكدت أن التخطيط الاستراتيجي يعد أمرًا أساسيًا لمواجهة الصدمات المستقبلية. الخلاصة كانت أن التعاون بين القطاعين العام والخاص ضرورة لخلق بيئة أعمال أكثر مرونة[3].

---

[1] النوري سمير، أثر الجائحة الصحية على التنافسية والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة الاقتصاد الليبي، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2023.

[2] السناري عمر إسماعيل، محمود خليفة، تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة إدارة الأعمال والتنمية، 2021.

[3] الهاشمي صباح، تحليل تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال في تونس: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات التنمية والاقتصاد، جامعة تونس، 2023.

11-دراسة مشالي بلال و مهرز صلاح (2023) بعنوان *أثر الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية* كيفية تأثر هذه المؤسسات بالصدمات الاقتصادية المصاحبة للجائحة. هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات الهيكلية والمالية التي تواجه SMEs في الجزائر خلال الأزمة ومقارنة تلك التحديات بفترة ما قبل انتشار الفيروس. اعتمد الباحثان المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد إلى البيانات الاقتصادية وتقارير المؤسسات الرسمية. أظهرت النتائج أن جميع مؤشرات الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجعت بشكل ملحوظ بسبب انخفاض الطلب وضعف التدفقات النقدية. كما بينت الدراسة أن المؤسسات التي حصلت على دعم مالي حكومي استطاعت أن تخفف من حدة الخسائر مقارنة مع غيرها. أوصى الباحثان بضرورة تفعيل برامج دعم متواصلة ومتخصصة للمؤسسات، مع التركيز على التدريب الإداري والتقني لأصحاب الأعمال. كما شددا على أهمية التوسع في الخدمات الرقمية للحفاظ على التشغيل في الأزمات. وأكدت الدراسة أن الوباء كشف هشاشة بنية الأعمال في ظل الصدمات الخارجية. في النهاية خلص الباحثان إلى أن الدعم المادي وحده غير كافٍ دون تحسين البنية التشريعية والتنظيمية لهياكل المؤسسات[1].

ثانيا : الدراسات الأجنبية

تتناول الدراسات الأجنبية التأثير العالمي لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تجارب الدول المتقدمة والنامية خارج العالم العربي. تهدف هذه الدراسات إلى تحليل الأبعاد الاقتصادية والمالية والإدارية للأزمة، وتسليط الضوء على استراتيجيات المرونة والتكيف التي اعتمدتها المؤسسات في بيئات مختلفة. كما تبرز أهمية التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في دعم استدامة هذه المؤسسات وتقليل الخسائر أثناء الأزمات. ويتيح استعراض هذه الدراسات مقارنة التجارب العالمية مع التجربة العربية، بما يساهم في استخلاص دروس عملية لتطوير سياسات محلية فعّالة. ومنها نذكر ما يلي:

1-دراسة S. Gössling, D. Scott & C. M. Hall (2021) بعنوان : *Pandemics, Tourism and Global Change: A Rapid Assessment of COVID-19* : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التأثيرات الاقتصادية واسعة النطاق لجائحة كوفيد- 19على قطاعات الأعمال، مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة والخدمات عالميًا. استخدم الباحثون منهج التحليل الشامل للبيانات الاقتصادية وتقارير منظمة السياحة العالمية وأطر تقييم السياسات، إضافة إلى تحليل الأدبيات العلمية المنشورة منذ بداية الجائحة. ركزت الدراسة على تأثير الانخفاض الحاد في الطلب والسفر على

[1] مشالي بلال، مهرز صلاح، أثر الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2023.

قدرة المؤسسات الصغيرة على الحفاظ على التشغيل والتدفقات النقدية، كما سلطت الضوء على دور الحكومات في تقديم حزم الدعم المالي والإعفاءات الضريبية. أظهرت النتائج أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات السياحة والخدمات واجهت انهيارًا في الطلب وتراجعًا في الإيرادات تجاوز 50% في بعض الأسواق، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر الإفلاس. كما بينت الدراسة أن الاستجابة الحكومية المختلفة من دولة لأخرى أثرت على مدى قدرة المؤسسات على الصمود واستعادة نشاطها بعد تخفيف القيود. وأكدت النتائج أن الاستثمار في التحول الرقمي وتنويع مصادر الدخل ساعد بعض المؤسسات الصغيرة على تجاوز الأزمة. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تصميم برامج دعم مستدامة تعزز المرونة الاقتصادية. وأشارت إلى أهمية تطوير استراتيجيات تعافي طويلة الأجل لتعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة أزمات مستقبلية[1].

2-دراسة (2022) A. Okorie, C. A. Adeyemi & L. O. Osarenkhoe بعنوان : *Impact of COVID-19 on the Financial Sustainability of SMEs in Sub-Saharan Africa*: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر جائحة كوفيد- 19على الاستدامة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أفريقيا جنوب الصحراء مع التركيز على بينات مالية موثقة. اعتمد الباحثون على منهج الدراسة التحليلية البيانية، حيث جمعوا بيانات مالية من قواعد بيانات رسمية وتقارير بنوك مركزية بالإضافة إلى استبيانات ميدانية. ركزت الدراسة على قياس التغيرات في الإيرادات، التدفقات النقدية، ونسب الربحية قبل وبعد انتشار الجائحة. أظهرت النتائج انخفاضًا ملحوظًا في التدفقات النقدية لدى أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تأثر معدل الربحية بشكل كبير. ووجدت الدراسة أن محدودية الوصول إلى التمويل وسلاسل الإمداد الضعيفة زادت من تأزم الوضع المالي لهذه المؤسسات. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الأطر المالية الداعمة وزيادة قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر المالية باستخدام استراتيجيات تكيّفية. كما أبرزت أهمية تعليم رواد الأعمال على مهارات التخطيط المالي وإدارة الأزمات. وأكدت أن التعاون مع مؤسسات التمويل المحلية والدولية يمكن أن يقلل من أثر الصدمات المستقبلية. وخلصت إلى أن الجائحة سرعت من بروز فجوات هيكلية في عالم الأعمال تحتاج إلى تدخلات سياسية واقتصادية متكاملة[2].

3-**دراسة (2021) F. S. Qureshi & L. York** بعنوان *COVID-19 Shock and SME Resilience: Evidence from European Economies*: هدفت هذه الدراسة إلى

[1] Gössling S. ، Scott D. ، Hall C. M. ، Pandemics ، Tourism and Global Change: A Rapid Assessment of COVID-19 ، Journal of Sustainable Tourism ، 29(1) ، 2021.

[2] Okorie A. ،Adeyemi C. A. ، Osarenkhoe L. O. ، Impact of COVID-19 on the Financial Sustainability of SMEs in Sub-Saharan Africa ،Journal of African Business ، 23(4) ، 2022.

استكشاف كيف تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات أوروبية متعددة بجائحة كوفيد-19، مع تحليل دور الدعم الحكومي في تعزيز المرونة. استخدم الباحثان منهج تحليل بيانات إحصائية ضخمة مأخوذة من مؤسسات إحصاء دولية وتقارير مؤشرات السوق الأوروبية، إلى جانب مراجعة السياسات الحكومية المتبعة. ركزت الدراسة على مقارنة الأداء المالي للمؤسسات قبل الجائحة وبعدها، وقياس التغير في معدلات النمو والديون. أظهرت النتائج أن المؤسسات التي استفادت من برامج دعم حكومية استثنائية مثل الإعانات المالية والحوافز الضريبية سجلت معدلات انخفاض أقل في الإيرادات مقارنة التي لم تحصل على دعم قوي. كما بينت الدراسة أن تنويع مصادر الدخل كان مؤشرًا قويًا على قدرة المؤسسة في الصمود. أوصى الباحثان بضرورة استمرار برامج الدعم بعد زوال الأزمة لتعزيز التعافي. كما أكدا على أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والابتكار لتعزيز مرونة الأعمال. وأشارت الدراسة إلى أن التعاون بين الحكومات والقطاع المالي لعب دورًا أساسيًا في الحد من مخاطر الإفلاس. في النهاية خلص الباحثان إلى أن التعافي الاقتصادي يتطلب استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد[1].

4-**دراسة** (**2023**) **R. K. Mishra & P. Aarsteiner** بعنوان *Assessing the Impact of COVID-19 on SME Exporters in Asia: Challenges and Policy Implications*: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثار جائحة كوفيد- 19على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدّرة في عدة دول آسيوية، مع تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها في سلاسل التوريد الدولية. اعتمد الباحثان منهج تحليل البيانات التجارية وقواعد البيانات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وتقارير البنوك المركزية في دول آسيا، بالإضافة إلى تحليل السياسات الحكومية. ركزت الدراسة على قياس التغيرات في حجم الصادرات والإيرادات وأثر ذلك على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة. أظهرت النتائج انخفاضاً حاداً في حجم التصدير لدى معظم SMEs نتيجة لإغلاق الحدود وقلة الطلب العالمي. كما بينت أن تكاليف الشحن واللوجستيات زادت من حدة الأزمة، مما أثر بشكل مباشر على قدرة هذه المؤسسات في الحفاظ على أسواقها الخارجية. أوصت الدراسة بضرورة توفير دعم لوجستي وتمويلي خاص للمصدرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تحسين البنية التحتية للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود. كما أكدت على أهمية التعاون الإقليمي لتخفيف المعوقات في سلاسل التوريد. وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يحد من تداعيات الأزمات العالمية في المستقبل[2].

---

[1] Qureshi F. S. ،York L. ، COVID-19 Shock and SME Resilience: Evidence from European Economies، Journal of International Business Studies ، (8)52 ، 2021.

[2] Mishra R. K. ،Aarsteiner P. ، Assessing the Impact of COVID-19 on SME Exporters in Asia: Challenges and Policy Implications، Asian Journal of Economic Studies ، (2)35 ، 2023.

5-دراسة (2022) **L. C. Brown & T. Greenfield** بعنوان *SMEs in the Era of COVID-19: Digital Adaptation and Organizational Change*: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيف أثرت جائحة كوفيد- 19على توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التحول الرقمي وتغيير نماذج العمل. استخدم الباحثان منهج المراجعة المنهجية والتحليل المقارن للمقالات العلمية المنشورة بين 2019 و2021 في قواعد بيانات عالمية مثل Scopus و Web of Science. ركزت الدراسة على جمع واستخلاص النتائج المتعلقة بتبني التكنولوجيا الرقمية، التغيرات التنظيمية، واستراتيجيات الابتكار لدى SMEs أثناء الجائحة. أظهرت النتائج أن الرقمنة والتحول إلى التجارة الإلكترونية كانت من أهم العوامل التي ساعدت بعض المؤسسات على البقاء وتقليل الخسائر. كما بينت الدراسة أن المؤسسات التي استثمرت في تكنولوجيا الاتصالات والبنية الرقمية سجلت مستويات أعلى من المرونة التشغيلية. أوصى الباحثان بضرورة إدراج خطط التحول الرقمي ضمن الاستراتيجيات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما شددا على توفير برامج تدريب على المهارات الرقمية. وأكدا أن التكنولوجيا ليست رفاهية بل عامل بقاء أساسي في ظل الأزمات الحديثة[1].

المطلب الثاني : الدراسات المحلية

تشكل الدراسات المحلية ركيزة أساسية في البحث العلمي، حيث تُقدِّم تحليلاً عميقاً للواقع الميداني والسياقات الثقافية والاقتصادية المحلية، مما يعزز فهم الظواهر الإدارية والتنظيمية في بيئتها الطبيعية. يتضمن هذا المطلب الثاني استعراضاً لأبرز الدراسات المحلية المتعلقة بالموضوع، مع التركيز على منهجياتها، نتائجها، وتوصياتها ذات الصلة.

1-**دراسة خالد بريش (2021) بعنوان آثار جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: حيث هدفت إلى تحليل مدى تأثر هذه المؤسسات بالأزمة الصحية العالمية. اعتمد الباحث في منهجه على تحليل بيانات وإحصاءات رسمية وتقارير اقتصادية وطنية تم جمعها من مصادر متعددة، كما استند إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. أوضحت النتائج أن الجائحة أدت إلى تراجع كبير في المبيعات والإيرادات لدى غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تلك المؤسسات التي اعتمدت على استخدام التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية استطاعت أن تقلل من خسائرها. أشارت الدراسة إلى أن ضعف القدرة التنافسية وقلة الموارد المالية زادت من هشاشة هذه المؤسسات أمام الصدمات. بناءً على النتائج أوصى الباحث بضرورة تبني استراتيجيات رقمية قوية ودعم حكومي مخصص للاستثمار في التكنولوجيا. كما شدد على أهمية تطوير برامج تدريبية لأصحاب المؤسسات

[1] Brown L. C. ،Greenfield T. ، SMEs in the Era of COVID-19: Digital Adaptation and Organizational Change، International Journal of Business and Management ، (3)48 ، 2022.

لتعزيز مرونتهم في مواجهة الأزمات المستقبلية. وخلص إلى أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا بل ضرورة لإبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل[1].

2-**دراسة بوقجان وسام وواضح فواز (2021) بعنوان :"تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** : هدفت الدراسة إلى قياس تأثير كوفيد- 19على الأداء المالي والتشغيلي لهذه المؤسسات خلال سنة 2021 من خلال جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات رسمية وتقارير اقتصادية متاحة، كما تم تحليل مؤشرات مثل مستوى الإيرادات، معدل التشغيل، وحجم الخسائر المالية. أشارت النتائج إلى انخفاض حاد في المبيعات والتدفق النقدي، مما أثر سلبًا على قدرة المؤسسات على الاستمرار في نشاطها. كما بينت الدراسة زيادة نسبة توقف بعض المشاريع عن العمل، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة. أكدت النتائج أيضًا أن غياب الدعم المالي الكافي وضعف السياسات التحفيزية زاد من حدة الأزمة بالنسبة إلى هذه المؤسسات. بناءً على ذلك، أوصى الباحثان ببرامج تمويل طارئة وتسهيلات ضريبية لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على الصمود. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تعزيز العلاقات بين هذه المؤسسات والقطاع المصرفي لتسهيل الوصول إلى التمويل[2].

3-دراسة ايزة بنهامو و حديرة طيبي (2022) بعنوان *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة جائحة كورونا*. هدفت الدراسة إلى إبراز المعوقات والفرص التي ظهرت أثناء الأزمة من منظور اقتصادي وتشغيلي. استخدمتا الباحثتان المنهج الوصفي والتحليلي القائم على مراجعة تقارير حكومية واستبيانات شملت مجموعة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أوضحت النتائج أن الجائحة قادت إلى تراجع كبير في الإيرادات وتشكلت صعوبات في تسيير المقاولات خصوصًا من ناحية السيولة والتمويل. كما بينت أن اعتماد بعض المؤسسات على الشبكات الرقمية والتسويق الإلكتروني أثبت بعض النجاح في الحفاظ على جزء من النشاط. سجّلت الدراسة ضعفًا في آليات الدعم الحكومي مقارنة بحجم تداعيات الأزمة. استنتجتا الباحثتان أن ضرورة تقديم برامج تمويل طارئة وحوافز ضريبية يعد مفتاحًا لدعم استدامة هذه المؤسسات. ونوها بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير مهارات العاملين داخل هذه المؤسسات. خلصت الدراسة إلى أن تحسين بيئة الأعمال قد يساعد في تجاوز آثار الأزمات المستقبلية[3].

---

[1] بريش خالد، آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتمية اندماجها في التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، 2021،

[2] بوقجام وسام ، واضح فواز، جائحة كورونا (كوفيد -19) و تداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال ، المجلد04، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر ، 2021

[3] بنهامو فايزة، طيبي حديرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة جائحة كورونا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022.

4- **الزهراوي محمد (2022)** بعنوان *تأثير الجائحة الصحية على ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* في كيف انعكست صدمات كورونا على روح المبادرة ونشاط المقاولات الصغيرة. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين القيود الاقتصادية التي فرضتها الجائحة وقدرة رواد الأعمال على الاستمرار في السوق. اتبع الباحث منهج البحث الوصفي التحليلي القائم على بيانات رسمية وتقارير ميدانية حول أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد انتشار الجائحة. كشفت النتائج أن القيود الاحترازية أدت إلى تباطؤ في نشاط العديد من المشاريع الصغيرة، وانخفاض في مستويات النمو والإيرادات. كما تبين أن المؤسسات التي كانت لديها خطط احتياطية وقدرات تنظيمية أفضل استطاعت تخفيف آثار الأزمة بدرجة أكبر. أوصى الباحث بضرورة تطوير برامج تدريبية لرواد الأعمال في مجالات التخطيط المالي وإدارة المخاطر. كما دعا إلى إنشاء صناديق دعم خاصة لمواجهة حالات الطوارئ الاقتصادية. النصّ أيضًا شدد على أهمية تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استدامة النشاط التجاري. الخلاصة كانت أن الجائحة أثبتت حاجة السوق لآلياته المرنة في مواجهة الأزمات[1].

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

يهدف هذا المطلب إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المتعلقة بتأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يركز على مقارنة نطاق الدراسة، المنهجيات المتبعة، والبيانات المستخدمة، مع توضيح الفجوات التي حاولت الدراسة الحالية معالجتها. كما يسمح هذا المطلب بفهم مدى مساهمة البحث الحالي في إثراء المعرفة العلمية مقارنة بالدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، من حيث التعمق في التحليل واستكشاف الظواهر الاقتصادية والمالية المتعلقة بالأزمة.

أولا: من حيث الموضوع

تركزت الدراسات السابقة، العربية والمحلية مثل دراسة بريش خالد (2021) وبوقجان وسام وواضح فواز (2021)، على أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام في الجزائر ودول عربية أخرى، مع التركيز على الأداء المالي، التحديات التشغيلية، والقدرة على الصمود خلال الأزمة. أما الدراسات الأجنبية، مثل دراسة Gössling et al. (2021) وQureshi & York (2021)، فقد وسعت التحليل ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، مع التركيز على مختلف القطاعات الاقتصادية. بالمقارنة، تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على الأثر المحلي المباشر لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني الجزائري، مع

[1] الزهراوي محمد، تأثير الجائحة الصحية على ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحث الاقتصادي والتنمية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.

دراسة حالة محددة وهي مصنع بني صاف بعين تموشنت، مما يوفر تحليلاً معمّقًا لمؤسسة واحدة داخل سياقها الاقتصادي المحلي، ويعطي نتائج دقيقة يمكن ربطها بالواقع الجزائري بشكل مباشر.

ثانيا: من حيث الهدف

هدفت الدراسات السابقة العربية إلى تقييم تأثير الجائحة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل نقاط الضعف والهشاشة المالية، بينما ركزت الدراسات الأجنبية على قياس المرونة والاستجابة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستكشاف الفجوات الهيكلية والإستراتيجية. بالمقارنة، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد حجم التأثير المالي والاقتصادي المباشر لجائحة كورونا على مؤسسة محددة داخل الاقتصاد الوطني، وفهم كيفية تأثرها بالأزمات على مستوى العمليات والإنتاج المحلي، ما يجعل الهدف أكثر تركيزًا وواقعية مقارنة بالدراسات السابقة التي غالبًا كانت شمولية أو على مستوى قطاعات متعددة.

ثالثا: من حيث العينة

استخدمت الدراسات السابقة العربية مثل بن عديدة (2020) وفايزة بنهامو و حديرة طيبي (2022) عينات واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بينما ركزت الدراسات الأجنبية على مجموعات من المؤسسات في دول متعددة أو قطاعات معينة، غالبًا باستخدام بيانات إحصائية ضخمة أو استبيانات ميدانية على نطاق واسع. في المقابل، اعتمدت الدراسة الحالية عينة مركزة ودقيقة على مصنع بني صاف بعين تموشنت، ما يتيح تحليلًا مفصّلًا وحقيقيًا للتأثيرات على مؤسسة محددة، مع إمكانية رصد التغيرات الدقيقة في الأداء المالي والإنتاجي، وهذا يمثل اختلافًا واضحًا مع الدراسات السابقة التي كانت غالبًا تحليلية على مستوى مجموعات كبيرة أو متعددة.

رابعا: من حيث الأداة

اعتمدت الدراسات السابقة العربية على الاستبيانات، التحليل الإحصائي، والمراجعة المكتبية للتقارير الرسمية لتقييم أثر الجائحة على المؤسسات (مثل بيانات وزارة العمل أو البنوك المركزية). أما الدراسات الأجنبية فاعتمدت على التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية، مراجعة الأدبيات، وتحليل البيانات المالية العالمية (Mishra & Aarsteiner, 2023؛Gössling et al., 2021). الدراسة الحالية استخدمت أدوات مركّزة تشمل جمع البيانات المالية والإنتاجية من مصنع بني صاف، إضافة إلى المقابلات مع إدارة المصنع وموظفيه، ما يجعلها أكثر تحديدًا وواقعية بالنسبة للسياق المحلي، ويتيح فهم التأثيرات الدقيقة لكوفيد- 19على مؤسسة محددة داخل الاقتصاد الجزائري، مقارنة بالدراسات السابقة التي كانت أكثر شمولية أو نظرية.

خلاصة الفصل الأول:

استعرض الفصل الأول الأدبيات النظرية المتعلقة بتأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على أبرز المفاهيم والدراسات التي تناولت هذه الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد أوضحت الدراسات أن الجائحة شكلت صدمة كبيرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأبرزت التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المالي والتشغيلي. كما أظهر استعراض الأدبيات تنوع التجارب الدولية والعربية في مواجهة هذه الأزمة، مع تسليط الضوء على الفجوات البحثية التي يمكن للدراسات المستقبلية معالجتها. يوفر هذا الفصل قاعدة معرفية شاملة تساعد على فهم أبعاد الأزمة وأثرها على هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية بمصنع الاسمنت ببني صاف ولاية عين تموشنت

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مصنع الإسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت، وذلك قصد اختبار الفرضيات وتحليل أثر فيروس كورونا على الأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة. حيث يتم في المبحث الأول تقديم لمحة عامة عن المؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها ونشاطها وهيكلها التنظيمي، بما يسمح بفهم الإطار العام الذي تشتغل فيه.

أما المبحث الثاني فيتضمن عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية، مع تحديد مجتمع البحث وعينته وأدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل. في حين يخصص المبحث الثالث لتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان، بهدف تفسير العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات البحثية. وبذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة علمية دقيقة للواقع الميداني للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بني صاف

تعد مؤسسة الإسمنت واحدة من أبرز المصانع الاقتصادية في الجزائر، حيث تلعب دوراً بارزاً في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد. يعود ذلك إلى أهمية الإسمنت في عمليات البناء والتعمير في البلاد. تعتمد هذه الأهمية على مادة الخام الأساسية التي هي الإسمنت.

في هذا البحث، سنقوم بتسليط الضوء على تاريخ تأسيس هذه المؤسسة، وسنستعرض مختلف الأقسام والمصالح التي تشكل جزءاً منها، بالإضافة إلى تحليل الهيكل التنظيمي الذي يحكم عملها.

المطلب الأول : نشأة مؤسسة الإسمنت بني صاف

منذ الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة تصنيعية بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادي، وبما أن صناعة الإسمنت أحد هذه بوادر فإنها تعتبر من أكبر المنشآت الاقتصادية التي تلبي الطلب المتزايد.

1-لمحة تاريخية عن المؤسسة

تقع مؤسسة الإسمنت بيني صاف بولاية عين تموشنت تأسست في شهر ديسمبر 1974 من طرف المؤسسة الفرنسية " Creusto Loire "، المعروفة بمنشأتها الكبرى، انتهى بناءها سنة 1978 ، بتكلفة مقدرة ب 10396000.000 دج، وقد بدأ إنتاجها الفعلي في سنة 1979م تحت اسم " S.N.M.C " بطاقة إنتاجية قدرت ب : مليون طن سنويا وكانت تابعة للمؤسسة الأم مقرها الجزائر العاصمة عند إعادة الهيكلة للمؤسسة. في سنة 1982 تفرعت إلى (03) مؤسسات جهوية وتضم 13 وحدة صناعية للإسمنت وهي موزعة على النحو التالي:

- مؤسسة الإسمنت للشرق E.R.C.E ؛
- مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للوسط E.R.C.C ؛
- مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغربE.R.C.O

في 28 ديسمبر 1997 تفرعت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغرب E.R.C. إلى أربع مؤسسات مستقلة وهي موزعة كالتالي:

الجدول رقم (1.2): يبين اهم تشكيلة للشركات المكونة لمجمع اسمنت و مشتقاته لمنطقة الغرب الجزائري

اسم الشركة	الطبيعة القانونية	راس المال بالدينار الجزائري	نسبة مجمع ERCO	نوع النشاط
اسمنت زهانة	ش.ذ.أ	1.920.000.000	100%	انتاج و تسويق مادة الاسمنت
اسمنت بني صاف	ش.ذ.أ	1.800.000.000	100%	انتاج و تسويق مادة الاسمنت
اسمنت سعيدة	ش.ذ.أ	1.050.000.000	100%	انتاج و تسويق مادة الاسمنت
سودباك SODIPAC	ش.ذ.أ	720.000.000	100%	انتاج و تسويق منتجات ذات أساس اميونت اسمنت الانابيب
سوداك SODIMAC	ش.ذ.أ	520.000.000	100%	توزيع مواد البناء
SOPRE SICAL	ش.ذ.أ	354.800.000	50.34%	الاجرالسيلوك-كلسي
مركز الدراسات التكنولوجيا لصناعة البناء	ش.ذ.أ	50.000.000	100%	تقديم خدمات في مجال توزيع تكنولوجيا صناعة مواد البناء

- مؤسسة الإسمنت زهانة S.C 1.2.،
- مؤسسة الإسمنت سعيدةS.C.IS
- مؤسسة توزيع مواد البناء S.O.D.M.A.C ،
- مؤسسة بني صافS.C.L.B.S.

ولقد تم إيواء المؤسسة الوطنية لمواد البناء S.N.M.C ابتداء من سنة 1989م شهدت استقلالية في التسيير حيث أصبحت وحدة تابعة للمجمع الجهوي لإنتاج الإسمنت غرب E.R.C.O .في جانفي من سنة 1998 م أصبحت المؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 1800.000.000 دج التابعة للمجموعة الأم E.E.C.O ، هذه الأخيرة تشرف أيضا على مؤسسة الإسمنت بزهانة وسعيدة، ومؤسسة سوداك SODMAC لتوزيع مواد البناء، ومؤسسة SODIPAC ، في جويلية 2005 توجهت إلى المؤسسة الأجنبية ب 35 : % إنتاج منتوج جديد وهو " الإسمنت الأبيض " تعتبر مؤسسة الإسمنت بني صاف وسط تجاري بينها وبين الزبون بحيث

يتوجه إليها عند رغبته في شراء الإسمنت فيقدم لها طلبه ويسدد المبلغ المطلوب لتسليمه هذه الأخيرة سند التحميل والفاتورة اللذان يحملان كل المعلومات خاصة بالزبون.

2- طبيعة المؤسسة

مؤسسة الإسمنت بني صاف تعتبر مؤسسة ذات طابع عمومي اقتصادي والتي هي مؤسسة ذات أسهم SPA وهي فرع من فروع المجمع الجهوي لإنتاج الإسمنت الغرب E.R.C. المتواجد على مستوى ولاية وهران والتابع المؤسسة تسيير المساهمات لصناعة الإسمنت -SGP-GICA الواقعة في الجزائر العاصمة وقد توجهت هذه المؤسسة في السنوات الأخيرة إلى الشراكة الأجنبية مع الشريك السعودي حيث تقدر نسبة المساهمة 10 % من رأس المال الإجمالي للمؤسسة على أن تزيد 35 % في السنوات المقبلة، يقدر رأسمالها 1800.000.000 دج ولها قوة كهربائية تبلغ 60 كيلو فولط ، وطاقة إنتاجية سنوية تقدر 1000.000طن من مادة الإسمنت. من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف دقيق لمؤسسة الإسمنت في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تاريخ تأسيس مؤسسة الاسمنت ببنس صاف	ديسمبر 1974
مقر المؤسسة	المنطقة الصناعية حي بوجمعة
راس المال	1.800.000.000
الطاقة الإنتاجية / القوة الكهربائية	10000.000طن / 60كيلو فولط
النشاط الأساسي	انتاج و بيع الاسمنت
الوضعية القانونية	مؤسسة ذات اسهم
الهاتف/ الفاكس	043.64.39.74/043.64.59.71
الموقع الالكتروني / البريد الالكتروني	WWW.Scibs;dz,com

خصائص المؤسسة:

للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها .قادرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها، مصدر رزق الكثير من العمال المساهمة في الإنتاج الوطني، ضمان الموارد المالية لاستمرار عملياتها فيكون ذلك عن طريق إيرادات القروض

المطلب الثاني : موقع ونشاط المؤسسة

للمؤسسة الاسمنت دور هام وفعال في اقتصاد، ذلك راجع لموقعها الاستراتيجي، الذي يجعل المؤسسة تسعى جاهدة التحقيق التوازن الجهوي، حيث تغطي جزء كبير من توزيع المداخل وتلبية حاجات المجتمع الجهوي في مجال البناء، من مادة الاسمنت.

1 –الموقع الجغرافي للمؤسسة:

تقع مؤسسة الإسمنت بدائرة بني صاف ولاية عين تموشنت على بعد 4 كلم شرق ميناء بني صاف على ارتفاع 185متر على سطح البحر، تقدر مساحتها الإجمالية ب 42 هكتار أما المواد الأولية المستعملة فهي : الحجر والكلس، الطين وموقعها على بعد 600 م جنوب المصنع.

2 –نشاط المؤسسة:

إن النشاط الوحيد للمؤسسة والمذكور في العقد التأسيسي يتمثل فقط في إنتاج وبيع الإسمنت، تقدر طاقتها الإنتاجية 300 طن يوميا من مادة الكلانكير المتخصصة في مادة الإسمنت من نوع C.L.J 45 C.L.A 400تبلغ الطاقة الإنتاجية 1000.000 طن سنويا إلا أنه أعيد برمجة الإنتاج على أساس 800.000 طن سنويا، حيث تترتب عن هذه الأنشطة التي تقدمها المؤسسة مجموعة من الأهداف تحرص على تحقيقها وتتمثل في أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية كالتالي:

–أهداف مالية واقتصادية : وتتمثل هذه الأهداف في:

- توفير المادة الأولية في مجال البناء، وتقليل من استرادها من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي تطوير وترقية إنتاج الإسمنت كما ونوعا، بإدخال تكنولوجيا وتقنيات الصناعية والإدارية الحديثة،
- إدارة العمليات الإنتاجية ومراقبة المعايير الإنتاجية بشكل مستمر بهدف تحسينها،
- تدعيم الاقتصاد الوطني بتحقيق أرباح وخلق قيمة مضافة،
- ضمان جودة المنتج وفقا للأهداف مراد تحقيقها.

–أهداف اجتماعية : وتتمثل هذه الأهداف في:

- توفير مناصب شغل ومن ثم تقليص البطالة.

- المحافظة على صحة وأمن العاملين.
- تحسين المستوى المعيشي من خلال توزيع جزء من الأرباح على العمال.
- توفير جو مناسب للعمل وضمان استقرار المؤسسة.
- توفير مادة الإسمنت بأسعار معقولة ومقبولة مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة ومن تم إسهام في تخفيض أسعار السكنات إلى حد ما.

–أهداف بيئية : تهدف المؤسسة إلى المحافظة على البيئة، من خلال تجهيز المصنع بمواصفاة تمنع وصول المواد المتطايرة من المداخن إلى البيئة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت بني صاف

إن نجاح المؤسسة ووصولها لمبتغاها وأهدافها المسطرة راجع إلى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يلائم ويوافق حجم النشاط، حيث تقوم بتوزيع مهامها بدقة دون أن تحمل جانب التنسيق بين مختلف هياكلها، وبناءا على بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من المؤسسة قمنا بوضع هيكل تنظيمي لمؤسسة الإسمنت بني صاف حيث تضمن هذا الهيكل كل المستويات الوظيفية.

شكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت بني صاف

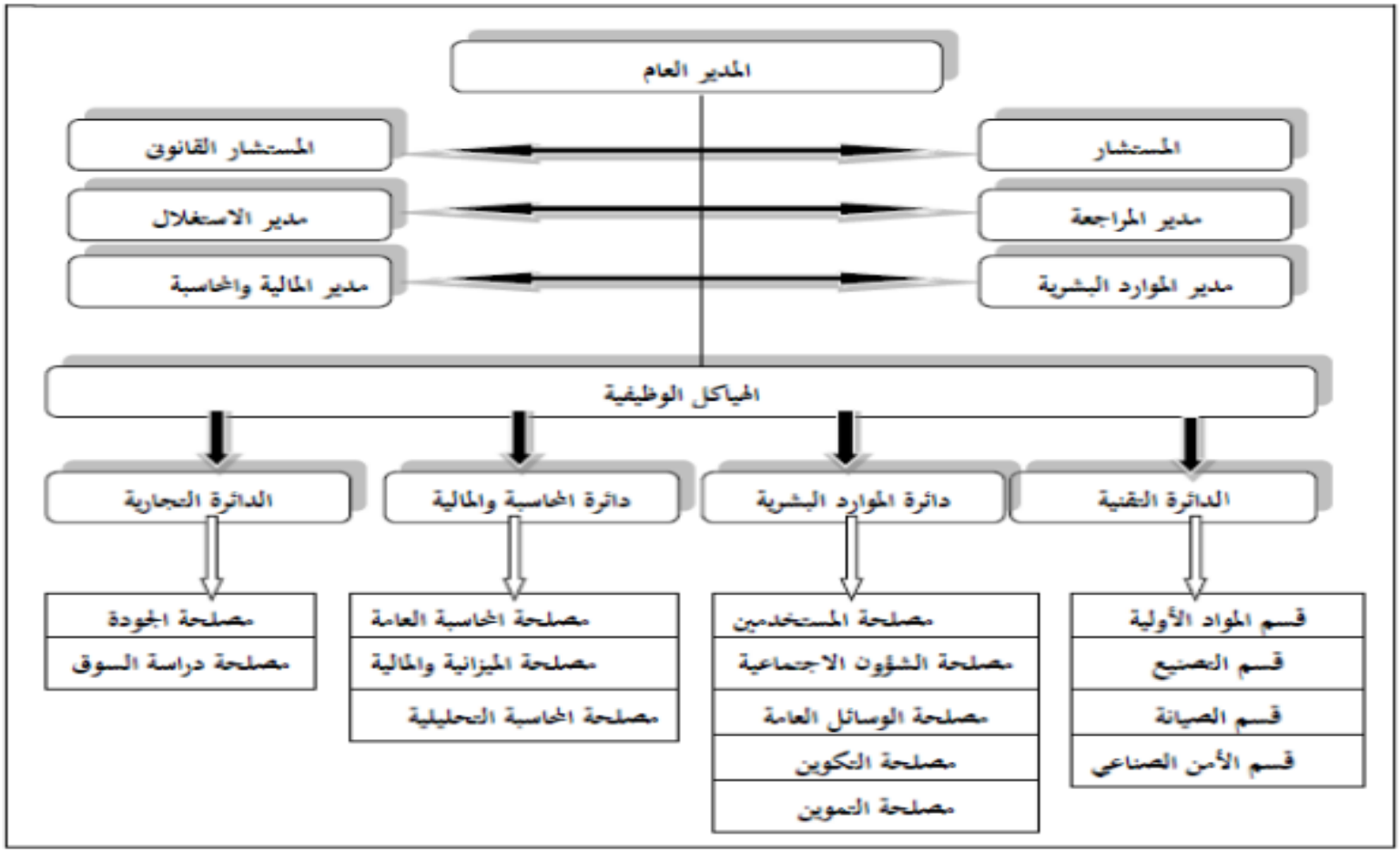

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من مؤسسة الاسمنت ببني صاف عين تموشنت

–المديرية العامة : من الشكل أعلاه نلاحظ أن المديرية مقسمة على حسب الرتب المختلفة من المدير العام كأعلى رتبة إلى المستشار القانوني كآخر رتبة التي كانت مقسمة كما يلي:

–المدير العام : يعتبر أعلى تنظيم في المؤسسة تولى تنسيق شامل بين مختلف المديريات قصد تحقيق أهداف عامة للمؤسسة والحفاظ عليها.

–**المستشار** : يستشيره المدير العام في وضع الإستراتجيات التطوير والسياسات، والذي بدوره يقدم له النصح والإرشاد للمدير العام.

–**مدير المالية والمحاسبة** : يتولى تطبيق السياسة المالية وتسيير الميزانية المالية للمؤسسة وانسجام الإجراءات المالية والمحاسبية .

–**مدير الموارد البشرية** : يتولى سياسة تسيير الموارد البشرية للمؤسسة ومنها تخطيط ومتابعة مخطط التكوين .

–**مدير الاستغلال** : يقوم بتسيير ومتابعة استغلال الطاقات البشرية والتقنية.

–**مدير المراجعة** : وضع سياسات الرقابة وتدقيق الحسابات.

–**المستشار القانوني** : يهتم بوضع الضوابط القانونية وتوضيح الموقف القانوني للمؤسسة. كما يتفرع الهيكل التنظيمي من:

- **الهياكل الوظيفية** : تتكون الهياكل الوظيفية في مؤسسة الإسمنت من أربعة دوائر:
- **دائرة الموارد البشرية** : يشرف عليها مدير الموارد البشرية والتي تتمثل مهمتها في تسيير الموارد البشرية من خلال المصالح التالية:

–**مصلحة المستخدمين** : تضمن التسيير الإداري للمستخدمين الذي يصل عددهم إلى 420 عامل وكل الاحتياجات الاجتماعية والمهنية ودفع الأحور وكذا تحديد المسار المهني للعمال.

–**مصلحة الشؤون الاجتماعية** : يتمثل دور المصلحة في توفير الجو المناسب من خلال التكفل بجميع المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية ملفات التقاعد، تكفل بمنح العائلية للعمال، تكفل بملفات العمال الذين تعرضوا الحوادث العمل.

–مصلحة الوسائل العامة : تقوم مصلحة الوسائل العامة تجميع الأعمال المتعلقة بصيانة المنشآت ومختلف التصريحات، كما تشرف على حظيرة السيارات ومتابعة نقل العمال، كون المؤسسة متعاقدة في مجال نقل العمال مع أحد الخواص، إلى جانب إشراف على نظافة المحيط.

–**مصلحة التكوين** : تتمثل مهام هذه المصلحة في إعداد مخطط التكوين في إطار السياسة العامة الأهداف المؤسسة وكذا تطبيقها من أجل تحسين كفاءات العمال.

–**مصلحة التموين** : تتمثل هذه الوظيفة في متابعة وتسيير كل الأعمال المتعلقة بالتموين التي تكمن في القيام بكل العمليات المتعلقة بدفع الرسوم الجمركية، دراسة عروض الموردين واختيار أحسنها، ضمان استمرارية العملية الإنتاجية وذلك بتوفير المواد الأولية في الآجال المحددة.

–**دائرة المحاسبة والمالية** : مهمتها الأساسية وضع السياسات المالية التسجيلات المحاسبية وتتكون من المصالح التالية:

- **مصلحة المحاسبة العامة** : تتكون من ثلاثة أقسام:
- **قسم المشتريات** : مهمته معاينة الملفات الخاصة بالمشتريات.
- **قسم المبيعات** : مهمته تكمن في طريقة الدفع
- **التسجيلات المحاسبية** : مهمته تسجيل العمليات وحساب النتائج.
- **مصلحة الميزانية والمالية** : تشرف هذه المصلحة على وضع الميزانية السنوية باعتماد على الميزانيات الشهرية، ووضع البرامج التقديرية للمؤسسة.
- **مصلحة المحاسبة التحليلية** : تتمثل مهمتها في تحديد التكاليف المباشرة والغير المباشرة مع تحديد مختلف الفوارق والانحرافات بالاعتماد على الدراسات الحلية والتقديرية المتعلقة بالإنتاج، والقيام بالجرد الشهري والسنوي للمواد الأولية.

-**الدائرة التجارية** : تتولى الدائرة التجارية إنجاز التقارير المستندات الشهرية والثلاثية، السداسية والسنوية، تحديد الفوارق بين الكمية المفوترة والكمية المتحصل عليها، ومتابعة الكميات المباعة يوميا وأعداد المنتجات الغير المباعة وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين:

-**مصلحة الجودة** : يتمثل دورها في متابعة المنتج وإخضاعه المقاييس الجودة المتعارف عليها والمحافظة على علامة الجودة المتحصل عليها والحد من الأسباب المؤدية إلى نقص الجودة وإعداد التقارير والحصيلة الشهرية المتعلقة بالإنتاج.

-**مصلحة دراسة السوق** : تقوم هذه المصلحة بدراسة السوق والمنافسين.

- **الدائرة التقنية** : التمثل في المديرية التقنية التي تخضع لسلطة المدير العام، حيث يتوزع نشاطها العملي على الأقسام كالتالي:
- **قسم المواد الأولية** : يتولى هذا القسم على عملية حلب المواد الأولية من المحاجر.
- **قسم التصنيع** : يتكون من أربع ورشات والتي تتمثل في ورشة طحن المواد الأولية، الطهي، طحن الإسمنت، مكتب الدراسة والتخطيط.
- **قسم الصيانة** : يحتوي على أربع مصالح هي : مصلحة الآليات مصلحة الكهرباء، مصلحة الاستعمالات، مصلحة الميكانيك.
- **قسم الأمن الصناعي** : يتعلق بالأمن والحفاظ على البيئة.

المبحث الثاني : تصميم الدراسة الميدانية

تعد الدراسة الميدانية مرحلة أساسية في البحث العلمي، كونها تمثل الجانب التطبيقي الذي يُمكّن الباحث من اختبار الفرضيات والتحقق من مدى صحتها، وذلك من خلال الاعتماد على إجراءات علمية دقيقة ومنظمة. وفي هذا الإطار، تم إعداد منهجية بحث تتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة المتعلق بـ تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مصنع بني صاف، مع مراعاة خصوصية المؤسسة محل الدراسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي.

وعليه، يتناول هذا المبحث عرض المنهج المعتمد في الدراسة، وتحديد مجتمع البحث وعينته، إضافة إلى توضيح أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

المطلب الاول: الاطار المنهجي للدراسة

اولا: منهجية الدراسة

يعتمد البحث العلمي على منهجية منظمة تهدف إلى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها بشكل موضوعي ودقيق، بما يسمح بتفسير النتائج والوصول إلى استنتاجات علمية قابلة للاعتماد. وتمثل المنهجية مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تُوجّه الباحث نحو تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها.

وفي إطار هذه الدراسة التي تتناول تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة حالة مصنع بني صاف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات التطبيقية، حيث يسمح بوصف الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة الجائحة، وتحليل مختلف التغيرات التي مست الإنتاج والنشاط الاقتصادي والتشغيل.

كما يتيح هذا المنهج دراسة العلاقات بين المتغيرات المرتبطة بتأثير الجائحة على أداء المؤسسة، من خلال تحليل البيانات الميدانية المتحصل عليها، بما يساعد على فهم حجم الأثر الذي خلفه فيروس كورونا على نشاط المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

وقد تم تدعيم الجانب النظري بالدراسة الميدانية من خلال استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة، حيث صُمم بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاورها. وبعد جمع البيانات، تم الاعتماد على أساليب إحصائية مناسبة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات، بما يضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس واقع تأثير الجائحة على المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينتها

أ- مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو العناصر التي ترتبط بموضوع البحث وتمثل الإطار العام الذي تُسحب منه العينة. وفي هذه الدراسة، يتمثل مجتمع البحث في عمال وموظفي **مصنع بني صاف** باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بالنشاط الإنتاجي والتغيرات التي شهدتها المؤسسة خلال فترة انتشار فيروس كورونا، وبالتالي فهم الأكثر قدرة على تقديم بيانات دقيقة حول أثر الجائحة على الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

ب- عينة الدراسة

أما بالنسبة لعينة الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث قصد الحصول على بيانات تعكس تم اختيار عينة من داخل مجتمع الدراسة بطريقة قصدية، حيث تم توزيع **85استبياناً** على عمال وموظفي مصنع بني صاف، وقد تم استرجاع **78استبياناً صالحاً للتحليل**، بينما تم استبعاد الاستبيانات غير المستوفية للشروط المنهجية، ليصبح عدد الاستبيانات المقبولة والمعتمدة في الدراسة **78استبياناً**.

ويُظهر هذا العدد مستوى استجابة جيد من طرف أفراد العينة، مما ساعد على توفير قاعدة بيانات مناسبة تسمح بتحليل متغيرات الدراسة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة وموضوعية.

وسيتم فيما يلي عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الاستبيان، بهدف تكوين صورة واضحة عن طبيعة العينة المدروسة.

الجدول رقم (3.2): عينة الدراسة

الاستبيانات	عدد الموظفين
الموزعة	**85**
المسترجعة	**78**
المستبعدة	**0**
المقبولة	**78**

المصدر: من اعداد الطالبتين

1-خصائص عينة الدراسة حسب الجنس: يتضمن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب

جدول رقم (4.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	58	%74.4
انثى	20	%25.6
المجموع	78	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس أن أغلبية المشاركين في الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم 58 مفردة بنسبة 74.4%، في حين بلغ عدد الإناث 20 مفردة بنسبة 25.6%. ويبين ذلك وجود تمثيل أكبر لفئة الذكور مقارنة بالإناث ضمن عينة الدراسة. كما أن مجموع أفراد العينة بلغ 78 مفردة بنسبة 100%، مما يعكس اكتمال البيانات المعتمدة في التحليل الإحصائي واعتمادها على عينة نهائية صالحة للدراسة.

الشكل رقم (2.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

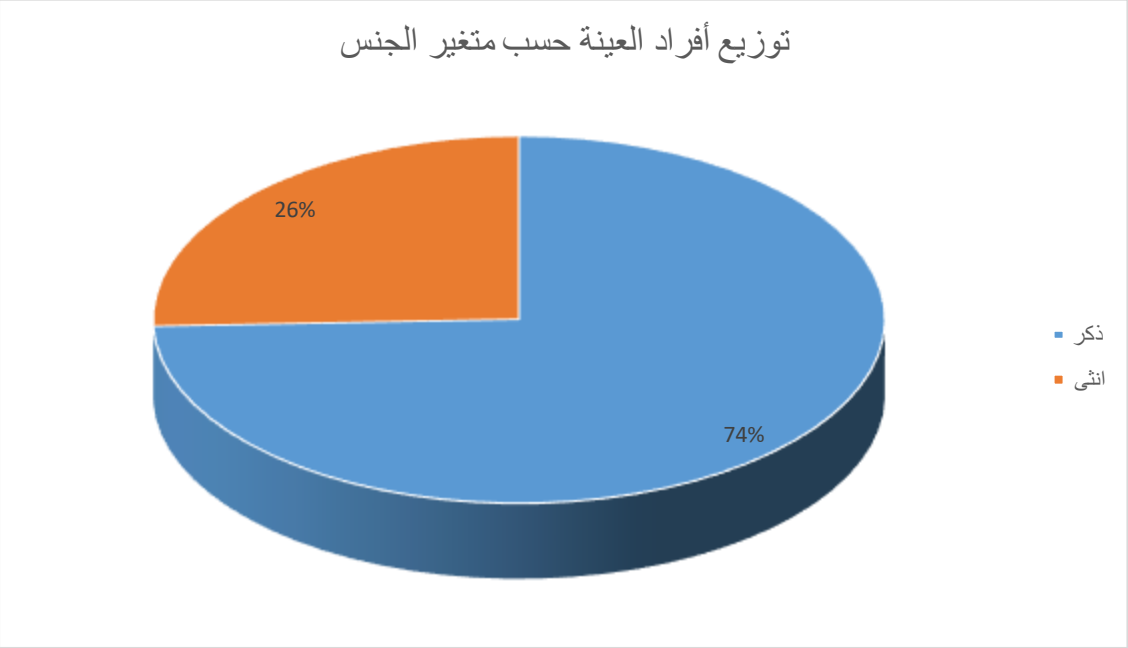

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-خصائص عينة الدراسة حسب الفئة العمرية: يتضمن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب

جدول رقم (5.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية

من 20 الى 30 سنة	4	%5.1
من 31 سنة الى 40 سنة	12	%15.4
40 سنة فاكثر	62	%79.5
المجموع	78	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (03) المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية إلى أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية 40 سنة فأكثر بنسبة 79.5 بالمائة، وهي النسبة الأكبر ضمن العينة، في حين تمثل الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة نسبة 15.4 بالمائة، بينما تسجل الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة أقل نسبة والتي قدرت بـ 5.1 بالمائة. ويبين هذا التوزيع أن العينة تميل بشكل واضح نحو الفئات العمرية الأكبر سنا، مما يعكس هيمنة الخبرة المهنية والاستقرار الوظيفي لدى أغلب أفراد العينة، وهو ما قد يساهم في تعزيز دقة وواقعية الإجابات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الشكل رقم (3.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

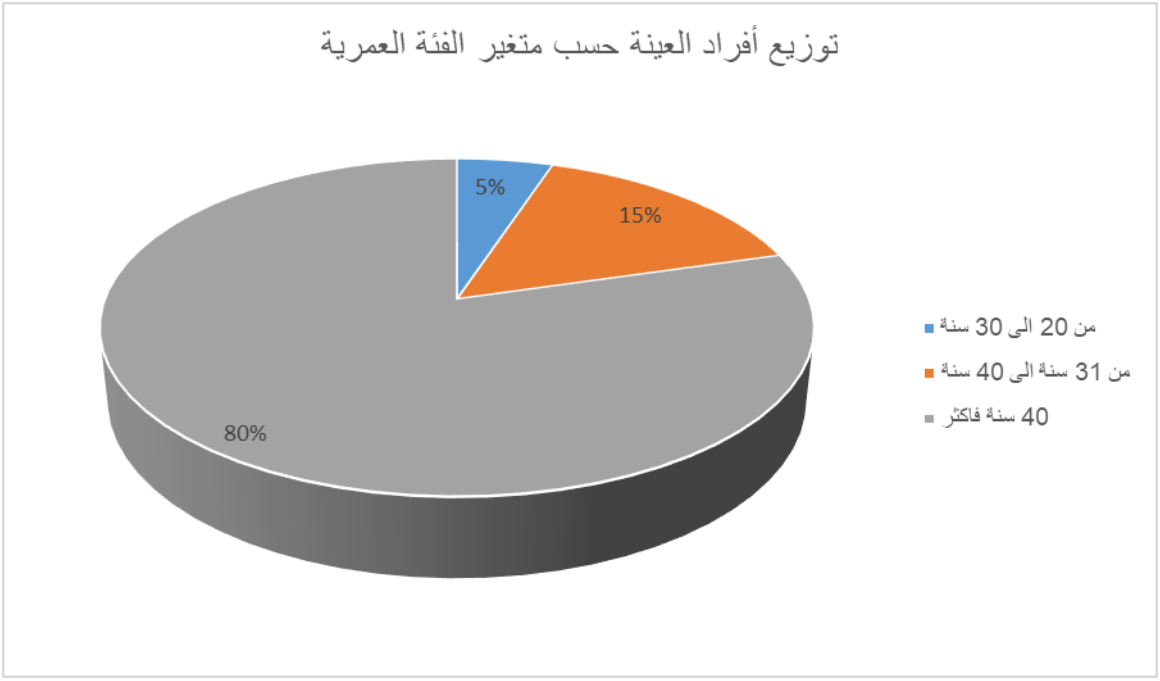

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3-خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: يتضمن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب

جدول رقم (6.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	35	%44.9

ماستر /ليسانس	22	%28.2
ماجستير/ دكتوراه	3	%3.8
اخرى	18	%23.1
المجموع	78	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (05) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث يتبين أن الفئة الأكثر تمثيلا هي فئة ذوي المستوى الثانوي بنسبة 44.9 بالمائة بعدد 35 مفردة، وهو ما يعكس غلبة هذا المستوى التعليمي ضمن أفراد العينة. تليها فئة ماستر/ليسانس بنسبة 28.2 بالمائة بعدد 22 مفردة، ثم فئة اخرى بنسبة 23.1 بالمائة بعدد 18 مفردة، في حين تمثل فئة ماجستير/دكتوراه اقل نسبة في العينة بواقع 3.8 بالمائة فقط بعدد 3 مفردات. ويشير هذا التوزيع إلى تنوع المستوى التعليمي لأفراد العينة مع هيمنة المستوى التعليمي المتوسط، مما قد يساهم في إعطاء تمثيل مقبول لآراء مختلفة حول موضوع الدراسة.

الشكل رقم (4.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

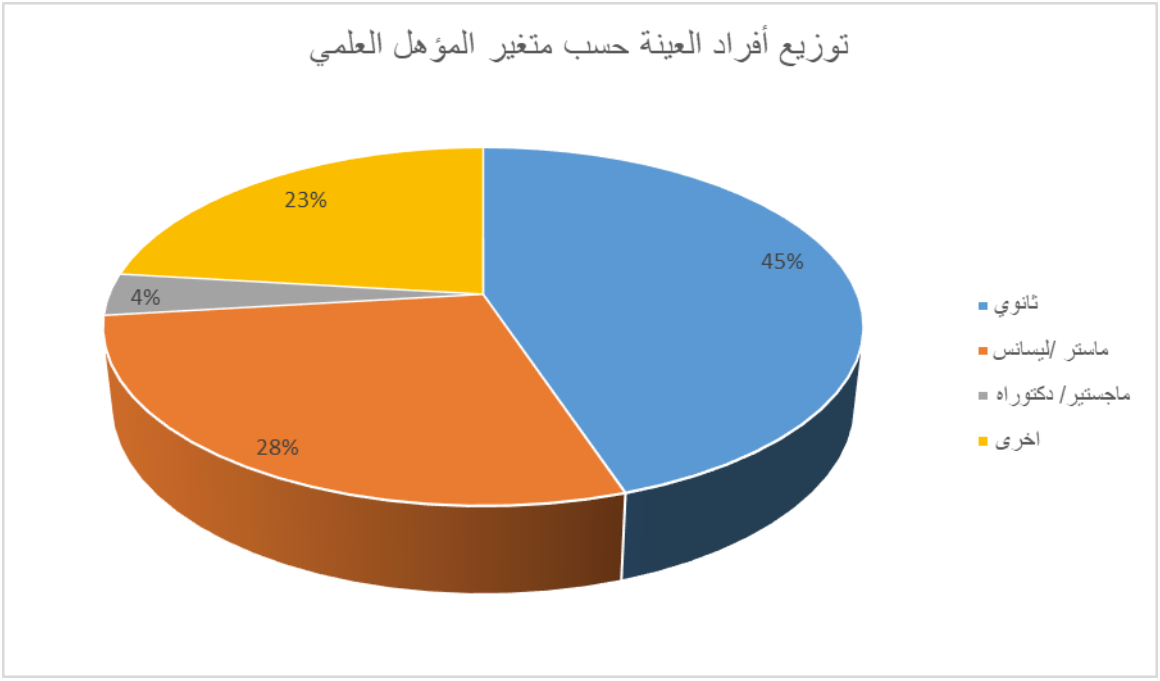

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4-خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة: يتضمن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب

جدول رقم (7.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	1	%1.3

من 6 الى 10 سنوات	5	%6.4
من 10 الى 15 سنة	9	%11.5
15 سنة فاكثر	63	%80.8
المجموع	78	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

توضح نتائج توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة أن أغلبية المبحوثين لديهم خبرة مهنية تفوق 15 سنة بنسبة 80.8%، وهو ما يعكس سيطرة فئة العمال ذوي الخبرة الطويلة داخل العينة المدروسة. في المقابل تمثل فئة الخبرة من 10 إلى 15 سنة نسبة 11.5%، بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة من 6 إلى 10 سنوات 6.4%، في حين سجلت فئة أقل من 5 سنوات أدنى نسبة قدرت بـ 1.3%. ويبين هذا التوزيع أن العينة تميل بشكل واضح نحو الفئات ذات الخبرة المرتفعة، مما يعزز من موثوقية الإجابات المقدمة نظرا لاعتمادها على أفراد ذوي تجربة مهنية طويلة داخل المؤسسة.

الشكل رقم (5.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

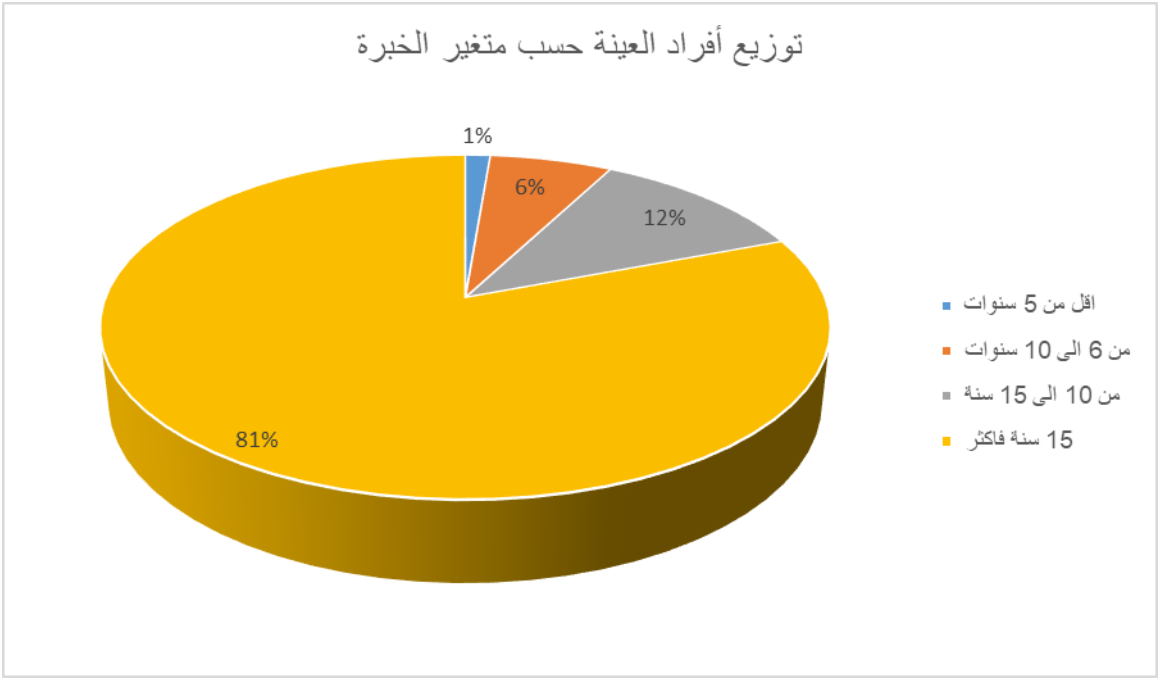

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5-خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي: يتضمن الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب

جدول رقم (8.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
اداري	29	%37.2

مسؤول	28	%35.9
عامل اخر	21	%26.9
المجموع	78	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (06) المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي أن الفئة الإدارية تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 37.2% بتكرار قدره 29 مفردة، تليها فئة المسؤولين بنسبة 35.9% بتكرار 28 مفردة، في حين جاءت فئة العاملين الآخرين في المرتبة الأخيرة بنسبة 26.9% بتكرار 21 مفردة. ويبين هذا التوزيع تقارب نسب الفئات المكونة للعينة، مما يعكس نوعاً من التوازن النسبي في التركيبة الوظيفية لأفراد الدراسة، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها.

الشكل رقم (6.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

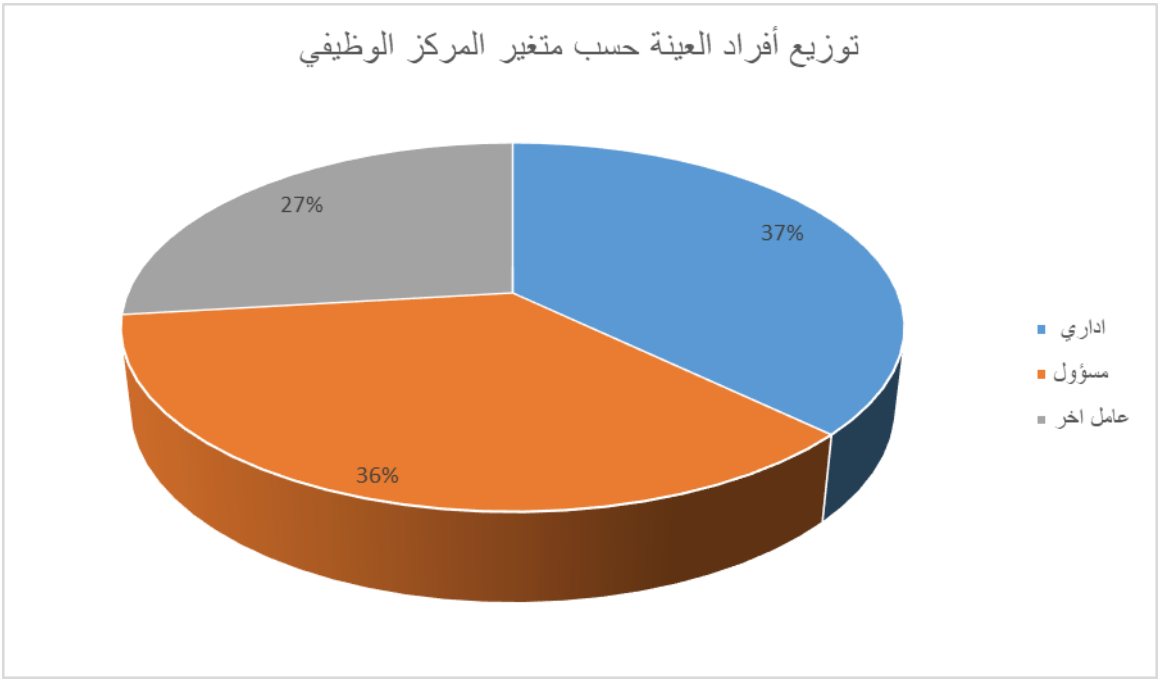

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

بعد تحديد المنهج المناسب للدراسة، وتحديد مجتمع البحث والعينة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية لجمع البيانات الميدانية، بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة المتعلقة بـ تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد

الوطني، وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مصنع الإسمنت ببني صاف، وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية وتحليل مختلف المتغيرات المرتبطة به.

أولا: المصادر الأولية

1 –المقابلة والملاحظة: تم الاعتماد على الملاحظة والمقابلات المباشرة مع عدد من عمال وموظفي **مصنع الإسمنت ببني صاف،** بهدف جمع معلومات ميدانية دقيقة حول تأثير جائحة كورونا على سير النشاط الاقتصادي والإنتاجي داخل المؤسسة.

وقد ساهمت هذه المقابلات في فهم واقع العمل داخل المؤسسة خلال فترة الجائحة، خاصة ما يتعلق بتغيرات الإنتاج، ظروف العمل، والإجراءات الوقائية المتخذة، إضافة إلى مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع الوضع الصحي الاستثنائي الذي فرضته الجائحة.

كما تم تسجيل مجموعة من الملاحظات الميدانية أثناء عملية التواصل مع العمال، والمتعلقة بمدى استمرارية النشاط الإنتاجي، وتغير ساعات العمل، وانعكاس ذلك على الأداء العام للمؤسسة، وهو ما ساعد على تدعيم الدراسة ببيانات نوعية أكثر دقة وموضوعية.

2 –الاستبيان: يُعد الاستبيان من أهم أدوات البحث العلمي في الدراسات الميدانية، كونه يسمح بجمع البيانات من عدد معتبر من أفراد العينة في وقت قصير وبطريقة منظمة، اعتماداً على مجموعة من الأسئلة الموجهة التي تعكس أهداف الدراسة ومتغيراتها.

وقد تم إعداد الاستبيان بما يتماشى مع موضوع الدراسة الموسوم بـ ''تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مصنع الإسمنت ببني صاف''، حيث صُمم وفق محاور تعكس الجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية المرتبطة بالجائحة داخل المؤسسة، وقد مر بعدة مراحل تمثلت فيما يلي:

- إعداد الصيغة الأولية للاستبيان بالاعتماد على محاور الدراسة؛
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل التأكد من سلامة الصياغة ومدى ملاءمته لأهداف البحث؛
- إجراء التعديلات اللازمة من حيث اللغة والترتيب والدقة العلمية؛
- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة داخل المؤسسة؛
- جمع الاستبيانات وفرز البيانات الخاصة بها؛

- تحليل النتائج باستخدام برنامج IBM SPSS Statisticsبالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

هيكل الاستبيان: تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين رئيسيين:

- ***الجزء الأول** :تضمن البيانات الشخصية للمبحوثين، وهي: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، والخبرة، و المركز الوظيفي.
- **الجزء الثاني** :خصص لمحاور الدراسة، حيث شمل :
  - **المحور الاول** :بيانات المؤسسة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا، يهدف هذا المحور إلى التعرف على واقع المؤسسة الاقتصادية خلال فترة انتشار فيروس كورونا، من حيث الأداء، الإنتاج، والتسيير الداخلي، ومدى قدرة المؤسسة على التكيف مع الظروف الاستثنائية. وقد تضمن هذا المحور **10عبارات** تعكس الجوانب التنظيمية والاقتصادية للمؤسسة.
  - **المحور الثاني** :بيانات فيروس كورونا (COVID-19) ، يهدف هذا المحور إلى قياس مدى وعي العمال بفيروس كورونا، ومدى إدراكهم لتأثيره على بيئة العمل والحياة المهنية داخل المؤسسة، إضافة إلى انعكاساته على سوق العمل والاقتصاد ، و تضمن (09 عبارات).

في هذه الدراسة تم الاعتماد على أداة رئيسية وفعالة في جمع البيانات وتحليلها، وهي **الاستبيان**، باعتباره من أهم أدوات البحث العلمي التي تُستخدم للحصول على معلومات دقيقة ومنظمة حول موضوع الدراسة. ويُعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة أو العبارات المرتبطة فيما بينها، والتي تُصمم بهدف خدمة إشكالية البحث والإجابة عن تساؤلاته، بما يسمح للباحث بجمع بيانات قابلة للتحليل الإحصائي واستخلاص النتائج العلمية.

وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على **الاستبيان المغلق**، الذي يتضمن أسئلة محددة مسبقاً مع بدائل إجابة واضحة، مما يسهل على المبحوث اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيه بدقة، كما يسهل على الباحث عملية تفريغ البيانات وتحليلها.

كما تم استخدام **مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)** لقياس اتجاهات وآراء أفراد العينة، ويُعد هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعاً في الدراسات الميدانية، حيث يُطلب من المبحوث تحديد درجة موافقته أو عدم موافقته على العبارات المطروحة. ويتكون هذا المقياس من خمس درجات تعكس مستويات مختلفة من الموافقة، وتُعطى لكل درجة قيمة رقمية (وزن) بهدف تسهيل المعالجة الإحصائية للبيانات.

ولغرض تحليل النتائج، يتم تحديد طول الفئة (مدى الفئة) وفق العملية الحسابية التالية:

المدى = أكبر قيمة – أصغر قيمة

$$4 = 5 - 1$$

ثم يتم حساب طول الفئة كما يلي:

طول الفئة = 4 ÷ 5 = 0.80

وبناءً على ذلك يتم توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي على النحو الآتي:

الجدول رقم (9.2): درجات سلم ريكارت :

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.6	4.19-3.39	5-4.2

المصدر: من اعداد الطالبتينتين

ب- المصادر الثانوية: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب العلمية، والمذكرات الجامعية، والأبحاث والدراسات السابقة، بالإضافة إلى المقالات العلمية المحكمة، بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتدعيمها بأسس علمية موثوقة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي للحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة وتحليل بيانات الدراسة باستخدام الحاسب الآلي. وللإجابة على فرضيات الدراسة، تم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، تتمثل فيما يلي:

- **اختبار ألفا كرونباخ** :(**Cronbach's Alpha**) لقياس درجة ثبات وموثوقية فقرات الاستبيان .
- **معامل ارتباط بيرسون** :(**pearson**) لقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بينها .
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية** :لتحليل إجابات أفراد العينة وترتيب العبارات حسب أهميتها استنادًا إلى قيم المتوسط الحسابي .
- **الوسط الحسابي** :لتحديد متوسط تقييم كل عبارة من عبارات محاور الدراسة .

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تشكل أدوات البحث العلمي عنصرا محوريا في أي دراسة أكاديمية، كونها الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات ومعالجتها بطريقة علمية منظمة، بما يضمن الحصول على نتائج دقيقة يمكن الوثوق بها. لذلك، فإن بناء أداة الدراسة يستوجب التأكد من مدى قدرتها على قياس الجوانب المراد دراستها، وذلك من خلال التحقق من خصائصها السيكومترية المتمثلة في الصدق والثبات.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى فحص مدى صلاحية أداة الدراسة من حيث الصدق والثبات، إلى جانب معالجة البيانات المتحصل عليها ميدانيا، ثم اختبار الفرضيات بهدف التوصل إلى نتائج علمية تعكس واقع الدراسة بشكل دقيق وموضوعي.

المطلب الأول : قياس ثبات الدراسة

سيتم من خلال هذه النقطة التأكد من مدى موثوقية أداة القياس المستخدمة والمتمثلة في الاستبيان، حيث تعكس والموثوقية هنا درجة ثبات أداة الدراسة والتي يقصد بها مدى استقرارها وعدم تناقصها مع نفسها، أي أنها الثبات وهو معامل ألفا كرونباخ وذلك باستخدام برنامج SPSS V 22وقد تم التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم (10.2): يوضح معامل الفا كرومباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الفا كرومباخ
البيانات للمؤسسة الاقتصادية	**10**	**0.771**
بيانات فيروس كورونا	**09**	**0.670**

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

تُبين نتائج معامل ألفا كرونباخ الموضحة في الجدول رقم 07 أن جميع قيم الثبات جاءت مقبولة إحصائيا، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لمحور البيانات للمؤسسة الاقتصادية 0.771 وهو ما يدل على مستوى جيد من الثبات الداخلي لفقرات هذا المحور، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحور بيانات فيروس كورونا 0.670 وهو أيضا يعد مقبولا وفق المعايير الإحصائية المتعارف عليها في الدراسات الاجتماعية والتي تعتبر أن القيم التي تفوق 0.60 تدل على وجود اتساق داخلي مقبول. وعليه يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة كافية من الثبات مما يسمح بالاعتماد على نتائجها في التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان

في هذا الجزء، سيتم عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بالأبعاد الفرعية لهذا المحور، وذلك من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

أولا: عرض نتائج المحور الاول " البيانات للمؤسسة الاقتصادية "

في هذا الجزء، سيتم عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بهذا المحور، وذلك من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

الجدول رقم (11.2) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول البيانات للمؤسسة الاقتصادية

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	رتبة السؤال
01	المؤسسة تعتبر الدخل الوحيد للعمال	3,7821	,988870	موافق	3
02	المؤسسة تلبي حاجيات العمال وتحل مشاكلهم	3,0256	1,04415	محايد	8
03	هل البيئة الداخلية للمؤسسة تسمح للموظفين بأن يشعروا بالطمأنينة والارتياح	2,7949	,971800	محايد	10
04	تواكب المؤسسة معايير المؤسسة الناجحة والمعاصرة	3,1795	,949960	محايد	7
05	المؤسسة لها منافسة قوية مع المؤسسات الأخرى	3,8974	,891370	موافق	2
06	العلاقة الجيدة بين فروع المؤسسة تسمح بتحقيق مردودية جيدة وتحسن من جودة المؤسسة	3,3590	1,08082	محايد	4
07	المؤسسة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في علاقاتها مع المؤسسات الأخرى ومحيطها الخارجي	3,2949	,954950	محايد	5
08	هل تلبي المؤسسة جميع مطالب الزبائن والمؤسسات المستهلكة بالاعتماد على منتوجاتها فقط	3,2692	,989200	محايد	6

09	هل هنالك تعويضات في حالة عدم رضى الزبائن	2,9872	,829550	محايد	9
10	تحسين الصورة التسويقية العامة للمؤسسة تساهم في تعزيز مكانتها	4,0000	,805820	موافق	1
المتوسط والانحراف المعياري الاجمالي للمحور الاول		3.3590	0.54569	محايد	

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

توضح نتائج الجدول رقم (11.2) المتعلق بالمحور الأول "البيانات للمؤسسة الاقتصادية" أن المتوسط الحسابي العام بلغ 3.3590 بانحراف معياري قدره 0.54569، وهو ما يشير إلى أن اتجاه أفراد العينة كان في المجمل محايداً تجاه مختلف العبارات المتعلقة بهذا المحور. ويعكس ذلك وجود تباين نسبي في آراء المبحوثين حول واقع المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

كما تبين النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة المتعلقة بتحسين الصورة التسويقية العامة للمؤسسة حيث سجلت قيمة 4.0000 بانحراف معياري 0.80582، مما يدل على موافقة أفراد العينة على أهمية هذا العنصر في تعزيز مكانة المؤسسة. في حين جاءت بعض العبارات الأخرى مثل البيئة الداخلية للمؤسسة وتقديم التعويضات في حالة عدم الرضا بمتوسطات أقل واتجاه محايد، مما يشير إلى وجود بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين داخل المؤسسة.

وبشكل عام، تعكس النتائج أن تقييم أفراد العينة لأداء وخصائص المؤسسة الاقتصادية يتراوح بين المحايد والموافق، مع ميل نسبي نحو الموافقة في بعض الجوانب، وهو ما يدل على أن المؤسسة تمتلك نقاط قوة في بعض المجالات مقابل وجود جوانب أخرى تحتاج إلى تطوير.

ثانيا: عرض نتائج المحور الثاني " بيانات فيروس كورونا "

في هذا الجزء، سيتم عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بهذا المحور، وذلك من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

الجدول رقم (12.2) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول بيانات فيروس كورونا

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	رتبة السؤال
01	هل تعرف فيروس كورونا covid -19	4,0641	,588630	موافق	1
02	قناع الوجه يحمي من فيروس كورونا covid -19	3,3205	1,13382	محايد	7
03	فيروس كورونا covid -19 هو الأكثر خطورة حتى يومنا هذا	3,4487	1,07688	موافق	5
04	كورونا covid -19 سيغير طريقة عمل الناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض	3,8462	,774210	موافق	2
05	فيروس كورونا covid -19 سيجعل المجتمع أكثر مسؤولية وحذر	3,8333	,779890	موافق	3
06	هل انت را عن التدابير والإجراءات الوقائية التي قامت بها الجهات المتخصصة لاحتواء كوفيد-19	3,5000	1,09010	موافق	4
07	الكثير من الناس خسروا وظائفهم بسبب فيروس كورونا covid -19	3,4103	,903610	موافق	6
08	كنت أصدق كل ما مان يعلن في القنوات الإخبارية عن فيروس كورونا covid -19	3,0128	1,11068	محايد	8
09	اللقاح ضد فيروس كورونا covid -19 فعال	2,6026	1,02361	محايد	9
المتوسط والانحراف المعياري الاجمالي للمحور الثاني		3.4487	0.50314	موافق	

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يبين الجدول رقم (12.2) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بمحور بيانات فيروس كورونا، حيث تم الاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة بهدف تحديد اتجاهاتهم نحو العبارات المتعلقة بهذا المحور. وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور بلغ 3.4487 بانحراف معياري قدره 0.50314، وهو ما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة على العبارات المتعلقة بفيروس كورونا.

كما يتضح من النتائج أن أغلب العبارات جاءت في مستوى موافق، خاصة فيما يتعلق بمعرفة فيروس كورونا وتأثيره على طريقة عمل الأفراد وتفاعلهم، إضافة إلى التغيرات التي أحدثها في بيئة العمل وزيادة مستوى الحذر

والمسؤولية داخل المجتمع. في المقابل، سجلت بعض العبارات مستوى محايد، خصوصا تلك المتعلقة بفعالية اللقاح والاعتماد على المعلومات الإعلامية، مما يعكس وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة حول بعض الجوانب المرتبطة بالفيروس.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن أفراد العينة لديهم إدراك مرتفع نسبيا بتأثيرات فيروس كورونا، مع وجود درجة من الاختلاف في تقييم بعض التفاصيل، وهو ما يفسره الانحراف المعياري المتوسط للمحور، مما يدل على تجانس نسبي في الإجابات مع وجود تفاوت محدود بين أفراد العينة.

المطلب الثالث : اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولا : اختبار الفرضيات

يُعد اختبار الفرضيات من المراحل الأساسية في التحليل الإحصائي، حيث يهدف إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات البحثية انطلاقاً من البيانات الميدانية. وقبل الشروع في اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، من الضروري التحقق أولاً من طبيعة توزيع البيانات، وذلك من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، باعتباره خطوة أساسية لتحديد الاختبار الإحصائي المناسب المستخدم في دراسة العلاقة بين المتغيرات، سواء كان معامل الارتباط بيرسون في حالة التوزيع الطبيعي أو سبيرمان في حالة عدم التوزيع الطبيعي.

وفي هذا الإطار تم الاعتماد على اختبارَي Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk لفحص مدى خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، وتعرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.2): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Sig)	اختبار شابيرو-ويلك (Sig)	القرار
المحور الأول X1	0.044	0.066	يتبع التوزيع الطبيعي
المحور الثاني X2	0.024	0.254	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

تُبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختباري كولموغوروف-سميرنوف وشابيرو-ويلك أن قيم الدلالة الإحصائية (Sig) لكل من المتغيرين x1 و x2 كانت أكبر من 0.05 في اختبار شابيرو-ويلك، وهو ما يُعد معياراً أساسياً للحكم على طبيعة البيانات عند حجم عينة أقل من 80 مفردة. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه، فإن طبيعة البيانات تسمح باستخدام الاختبارات المعلمية، وعلى رأسها معامل ارتباط بيرسون، لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1-اختبار الفرضية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول رقم (14.2): نتائج تحليل الارتباط للفرضية العامة

المتغيرات	الارتباط بيرسون	قيمة مستوى معنوية الاختبار/ Sig. (2-tailed)	القرار
البيانات للمؤسسة الاقتصادية	0.505**	00.00	علاقة طردية متوسطة ودالة
بيانات فيروس كورونا			

المصدر: من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على برنامج SPSS

تُبين نتائج معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغير المستقل (فيروس كورونا) والمتغير التابع (الأداء العام للمؤسسة الاقتصادية)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.505 عند مستوى دلالة إحصائية

0.000، وهو ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية، لأن قيمة Sig أقل من 0.05، مما يعني أن العلاقة ليست عشوائية بل علاقة حقيقية بين المتغيرين.

2- اختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (الانحدار الخطي البسيط)

يهدف تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى قياس أثر المتغير المستقل (فيروس كورونا) على المتغير التابع (الأداء العام للمؤسسة الاقتصادية)، وتحديد مدى قدرة هذا المتغير في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

الجدول رقم (15.2): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع

النموذج	معامل R الارتباط	معامل R-deux التحديد	معدلة R-deux	الخطأ المعياري للتقدير
	0.505	0.255	0.245	0.474

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج ملخص نموذج الانحدار إلى أن قيمة معامل الارتباط الكلي بلغت 0.505، بينما بلغ معامل التحديد 0.255، أي أن فيروس كورونا يفسر 25.5% من التغيرات الحاصلة في الأداء العام للمؤسسة، في حين أن النسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن الخطأ المعياري للتقدير منخفض نسبياً (0.474)، مما يدل على جودة مقبولة للنموذج الإحصائي.

***تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:**

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار والذي يدرس "مدى ملائمة خط الانحدار للمعطيات."

الجدول رقم (16.2): تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Ddl	معدل المربعات	قينة اختبار تحليل التباين F	مستوى دلالة الاختبار sig
الانحدار	5.840	1	5.840	25.972	0.000
البواقي	17.089	76	0.225		
المجموع	22.929	77			

المصدر : من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

توضح نتائج تحليل التباين أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة F = 25.972 عند مستوى دلالة 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن النموذج المستخدم صالح إحصائياً، وأن المتغير المستقل (فيروس كورونا) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الأداء العام للمؤسسة الاقتصادية)، وبالتالي فإن نموذج الانحدار يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة للعلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (17.2): قيم معاملات خط الانحدار

النموذج	معامل الانحدار B	الخطا المعياري	معامل Beta	قيمة T	قيمة SIG الدلالة
الثابت	1.471	0.374		3.931	0.000
المحور الثاني فيروس كورونا	0.547	0.107	0.505	5.096	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتينتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج معاملات الانحدار وجود تأثير موجب ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع و هذا ما جاءت به فرضية الدراسة المطروحة سابقا، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار B = 0.547 عند مستوى دلالة 0.000، مما يعني أنه كلما زاد تأثير فيروس كورونا بوحدة واحدة، ارتفع الأداء أو التأثير على المؤسسة بمقدار 0.547 وحدة، كما أن قيمة t = 5.096 تدعم معنوية هذا التأثير إحصائياً.

بناءً على نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين(ANOVA) ، تبين وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، كما أظهرت نتائج الانحدار وجود تأثير موجب ومعنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، إضافة إلى دلالة النموذج الإحصائي ككل عند مستوى معنوية أقل من 0.05. كما بين معامل التحديد أن فيروس كورونا يفسر نسبة معتبرة من التغيرات في الأداء المؤسسي. وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

وعليه تصبح معادلة خطة الانحدار كالتالي:

$$E=a0+a1_c+e_t$$

$$E=1.471+0.547_{c}+e_{t}$$

$$(3.931)\ (5.096)\ t^{*}$$

ثانيا: مناقشة وتحليل النتائج

تظهر النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، إضافة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن جائحة كورونا لم تكن مجرد أزمة صحية، بل شكلت صدمة اقتصادية وتنظيمية أثرت بشكل مباشر على سير المؤسسات الإنتاجية، خاصة المؤسسات الصناعية على غرار مصنع الإسمنت ببني صاف، من خلال اضطراب سلاسل التوريد، وتذبذب الإنتاج، وفرض إجراءات صحية صارمة أثرت على نسق العمل.

وتتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه تقارير منظمة العمل الدولية التي أكدت أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي العالمي، وخسارة ملايين مناصب العمل، خصوصا في القطاعات الصناعية والخدماتية، وهو ما انعكس على أداء المؤسسات الاقتصادية من حيث الإنتاجية والاستمرارية. كما تتقاطع هذه النتائج مع تقرير البنك الدولي الذي بين أن الاقتصاديات النامية كانت الأكثر تأثراً بالجائحة نتيجة ضعف القدرة على التكيف مع الصدمات الصحية والاقتصادية المفاجئة.

وفي السياق المحلي، يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصناعية في الجزائر، ومنها مؤسسات مواد البناء مثل الإسمنت، قد واجهت خلال فترة الجائحة صعوبات تتعلق بنقص اليد العاملة بسبب إجراءات الحجر الصحي، إضافة إلى تأخر التوريد وارتفاع تكاليف النقل، وهو ما انعكس على مستوى الإنتاج والاستقرار التنظيمي داخل المؤسسة محل الدراسة. كما ساهمت القيود الصحية في تغيير نمط العمل داخل المؤسسة، من خلال تقليص عدد العمال في الورديات وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما يفسر وجود تأثير مباشر لفيروس كورونا على الأداء العام للمؤسسة.

كما يمكن تفسير قوة العلاقة الإحصائية المتوسطة (0.505) بأن تأثير الجائحة لم يكن العامل الوحيد المؤثر في أداء المؤسسة، بل هناك عوامل أخرى موازية مثل طبيعة التسيير الداخلي، ومستوى الرقمنة، وقدرة المؤسسة على التكيف مع الأزمات، وهو ما يفسر نسبة التباين غير المفسرة في نموذج الانحدار (74.5%). وهذا

يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن أداء المؤسسات يتحدد من خلال تفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية وليس عامل واحد فقط.

وبناءا على ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تدعم الفرضية القائلة بوجود أثر لفيروس كورونا على أداء المؤسسات الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تؤكد أن هذا الأثر يظل جزئيا ومتداخلا مع عوامل أخرى، مما يعكس تعقيد الظواهر الاقتصادية خلال فترات الأزمات.

خلاصة الفصل الثاني:

خلص هذا الفصل إلى عرض الدراسة الميدانية الخاصة بمصنع الإسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت، من خلال تقديم الإطار العام للمؤسسة محل الدراسة، ثم توضيح المنهجية المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها. وقد بينت نتائج التحليل الوصفي أن أفراد العينة يتمتعون بخصائص مهنية وديموغرافية متنوعة، مع وجود هيمنة لفئات ذات خبرة معتبرة داخل المؤسسة.

كما أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، أثبتت نتائج الانحدار وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع بنسبة تفسير معتبرة. كما أكدت المناقشة أن هذه النتائج تتماشى مع الواقع الاقتصادي الذي عرفته المؤسسات خلال فترة الجائحة. وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر لفيروس كورونا على أداء المؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة العامة

خاتمة

في الختام، نستنتج ان موضوع تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو موضوع يندرج ضمن القضايا الاقتصادية الراهنة التي أفرزتها الأزمات الصحية العالمية وما ترتب عنها من انعكاسات على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال مقاربة نظرية تهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بفيروس كورونا من جهة، والأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة أخرى، مع إبراز طبيعة العلاقة بينهما، وكيف يمكن للأزمات الصحية أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للمؤسسات من خلال تعطيل النشاط الإنتاجي، وتغيير أنماط العمل، ورفع مستويات عدم اليقين الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم إسقاط هذه الإشكالية على مؤسسة اقتصادية ميدانية تتمثل في مصنع الإسمنت ببني صاف بولاية عين تموشنت، وذلك من خلال دراسة واقع تأثير جائحة كورونا على أدائها. وقد اعتمدت الدراسة على استبيان موجه لعمال وموظفي المؤسسة باعتبارهم الأقرب إلى بيئة العمل وأكثر قدرة على تقييم التغيرات التي مستها الجائحة، بالإضافة إلى الملاحظة والمقابلات.

كما تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل اختبار التوزيع الطبيعي، ومعامل الارتباط بيرسون وسبيرمان، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، بهدف اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس واقع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تأثير فيروس كورونا والأداء العام للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة .
- وجود أثر إيجابي ومعنوي للمتغير المستقل (فيروس كورونا) على المتغير التابع (الأداء العام للمؤسسة) .
- قدرة فيروس كورونا على تفسير نسبة معتبرة من التغيرات الحاصلة في أداء المؤسسة، مع بقاء جزء آخر مرتبط بعوامل تنظيمية وإدارية واقتصادية أخرى .

- تأكيد صلاحية النموذج الإحصائي المستخدم من خلال دلالة اختبار F في تحليل التباين ANOVA.

- وجود تجانس نسبي في إجابات أفراد العينة مع وجود بعض التباين في تقييم بعض الجوانب المرتبطة بفيروس كورونا وتأثيره على بيئة العمل .

وانطلاقا من هذه النتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي قد تساعد المؤسسات الاقتصادية على تحسين قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية وتعزيز استقرارها التنظيمي والاقتصادي:

- ضرورة تعزيز تبني الرقمنة داخل المؤسسات الاقتصادية لما لها من دور في ضمان استمرارية النشاط في الظروف الاستثنائية وتقليل الاعتماد على العمل الحضوري التقليدي .

- العمل على تطوير أنظمة فعالة لإدارة الأزمات داخل المؤسسات بما يسمح بالتعامل السريع والمنظم مع الصدمات غير المتوقعة مثل الأزمات الصحية والاقتصادية .

- تحسين ظروف العمل الصحية داخل المؤسسات من خلال توفير بيئة عمل آمنة وتطبيق بروتوكولات وقائية دائمة وليس فقط في أوقات الأزمات .

- الاستثمار في تكوين وتطوير الموارد البشرية من أجل رفع كفاءتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات المفاجئة في بيئة العمل .

- تعزيز المرونة التنظيمية والإدارية داخل المؤسسات بما يسمح بإعادة توزيع الموارد وتكييف النشاط حسب الظروف الاقتصادية المتغيرة .

أما فيما يتعلق بآفاق هذا الموضوع البحثي، فإنه يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أوسع يمكن أن تتناول أبعادا إضافية مرتبطة بالأزمات وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية، سواء من حيث الأداء أو الاستراتيجية أو الهيكلة التنظيمية، ومن بين أهم هذه الآفاق:

- دراسة معمقة حول أثر الأزمات الصحية على الاستقرار المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى .

- تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز صمود المؤسسات الاقتصادية خلال الأزمات المفاجئة .

- دراسة مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في كيفية التعامل مع تداعيات جائحة كورونا .

- بحث تأثير الجائحة على سوق العمل الوطني من حيث التشغيل والبطالة والتغير في طبيعة الوظائف .
- دراسة العلاقة بين استراتيجيات إدارة الأزمات ومستوى أداء المؤسسات الاقتصادية في فترات الاضطراب الاقتصادي.

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1. خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
2. رابح خوني ورقية حساني، اساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار الراية ، عمان ، الأردن، 2015.
3. رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية تمويلها ، دار ايتراك ، القاهرة ، مصر ، 2008.
4. طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، جامعة الأردن، الطبعة الأولى، 2004 .

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

أ–دكتوراه

1. بعيط أمال، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع و آفاق. تأليف بعيط أمال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير، باتنة، 2017.
2. فاروق بن سالم، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2018 .

ثالثا: المجلات والمقالات العلمية و الملتقيات

1. أحمد محمد، دعاء علي، التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة القاهرة – مصر، 2022.
2. بريش خالد، آثار جائحة كورونا (كوفيد –19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتمية اندماجها في التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، 2021.

3. بريش خالد، آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حتمية اندماجها في التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، 2021،
4. بن عديدة نبيل، انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020 .
5. بنهامو فايزة، طيبي حديرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة جائحة كورونا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022.
6. بوبكر نعرورة، مفيدة يحياوي، عبد الرزاق حواس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 1-2 ماي 2011 .
7. بوخلوة باديس ،بن خيرة سامي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر " ،الملتقى الوطني حول ،"واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر ،يومي 05-06-2013.
8. بودريعات نوال، تأثير جائحة كورونا –كوفيد19- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مواجهتها تشريعيا ن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 59، العدد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله ، تيبازة ، الجزائر، 2021.
9. بوقجام وسام ، واضح فواز، جائحة كورونا (كوفيد -19) و تداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال ، المجلد04، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر ، 2021.
10. بوقجام وسام ، واضح فواز، جائحة كورونا (كوفيد -19) و تداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال ، المجلد04، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر ، 2021
11. حاجي عيسى، دراسة وصفية تحليلية لأثر إنتشار فيروس كورونا وباء كوفيد 19على اقتصاد الدول، مداخلة المحور الثاني، جائحة كورونا و أثرها على المجتمع الدولي ، جامعة لونيسي علي البليدة 4 الكلية: العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير سنة 2022
12. رحاحلية بلال، فرج شعبان، مداخلة لعنوان : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات ، جامعة اكلي اولحاج، البويرة ، دت .

13. رغده خالد حسين أبو صالح، اثر جائحة كورونا على الاقتصاد في العالم و الشرق الأوسط ، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48، سنة 2022 .

14. ريف غياط، محمد بوقموم ، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 04،العدد الأول ، 2008 .

15. الزماني خالد، تجارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع تداعيات كوفيد 19: دراسة تحليلية في المغرب العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2023.

16. الزهراني سامي، تأثير جائحة كورونا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات سعودية في الاقتصاد، جامعة الملك سعود – الرياض، 2023.

17. الزهراوي محمد، تأثير الجائحة الصحية على ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحث الاقتصادي والتنمية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.

18. زينب زعزوع، شريف حمدي، تأثير وباء كوفيد 19 على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 1، مصر، 2021.

19. سفيان خلوفي، كمال شريط،، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد19- على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد،8 العدد03 – ديسمبر2021 .

20. سليمان ناصر، عواطف محسن ": تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011.

21. السناري عمر إسماعيل، محمود خليفة، تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة إدارة الأعمال والتنمية، 2021.

22. الصافي أحمد، آثار جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل استراتيجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة اليرموك، الأردن، 2022.

23. طالب سومية شهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة استطلاعية ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2021.

24. العلي خليل، المرونة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمة كوفيد 19 في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات خليجية في العلوم الاقتصادية، جامعة الخليج، 2023.

25. عياش قويدر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الغواطس، الجزائر، 8-9 افريل 2002.

26. قنان سهيلة ، التدابير و الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتصدي لفيروس كورونا ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد1 سنة 2023 .

27. كرامة مروة ، رحال فاطمة ، خبيزة أنفال حدة ، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19- على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد2 ، جوان 2020 .

28. لشريف بقة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 مارس 2007.

29. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

30. محمودي سهام، اثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية المجلد03 ، العدد01 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، سنة 2021.

31. مشالي بلال، مهرز صلاح، أثر الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2023.

32. منديل.ا. حسن ، اصطلاح الجائحة بين اللغة و الفقه و منظمة الصحة العالمية المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات ، المجلد 6 ، العدد 1 ، سنةَ 2021 .

33. موسى كاسحي و دربال رقية ، تداعيات جائحة كورونا على قطاعات و مؤشرات الاقتصاد العالمي ، مداخلة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 3 فيفري 2022 .

34. نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.

35. النوري سمير، أثر الجائحة الصحية على التنافسية والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة الاقتصاد الليبي، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2023.

36. الهاشمي صباح، تحليل تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال في تونس: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات التنمية والاقتصاد، جامعة تونس، 2023.

37. الهاشمي صباح، تحليل تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال في تونس: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات التنمية والاقتصاد، جامعة تونس، 2023.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. منظمة الصحة العالمية، إرشادات الوقاية من فيروس كورونا(COVID-19) ، 2020 who.int

خامسا: المراجع الأجنبية

1. Brown L. C. ،Greenfield T. ،SMEs in the Era of COVID 19: Digital Adaptation and Organizational Change ،International Journal of Business and Management ،48(3) ،2022.
2. EVIDENCIA Business Academy ،Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes ،avril 2020
3. Gössling S. ،Scott D. ،Hall C. M. ،Pandemics ،Tourism and Global Change: A Rapid Assessment of COVID 19 ،Journal of Sustainable Tourism ،29(1) ،2021.
4. International Labour Organization. (2020). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work (First edition). Geneva: ILO.
5. International Monetary Fund. (2020). World economic outlook: The great lockdown. Washington ،DC: IMF.
6. Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement ، Bulletin ،November 2017 ،P : 07.1d'information statistique de la PME ،N° -33
7. Mishra R. K. ،Aarsteiner P. ،Assessing the Impact of COVID 19 on SME Exporters in Asia: Challenges and Policy Implications ،Asian Journal of Economic Studies ،35(2) ،2023.
8. Okorie A. ،Adeyemi C. A. ،Osarenkhoe L. O. ،Impact of COVID 19 on the Financial Sustainability of SMEs in Sub Saharan Africa ،Journal of African Business ،23(4) ،2022.

9. Qureshi F. S. ،York L. ،COVID 19 Shock and SME Resilience: Evidence from European Economies ،Journal of International Business Studies ،52(8) ،2021.

الملاحق

الملاحق

ملحق 1: استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد و تسيير مؤسسات

استمارة استبيان

السادة والسيدات إطارات، موظفو المؤسسة:

في إطار قيامنا بإعداد بحث علمي للحصول على شهادة الماستر بعنوان **تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف لولاية عين تموشنت)** نضع بين ايديك مجموعة من العبارات ارجو منك مساعدتنا بوضع العلامة (X) امام الإجابة التي تراها مناسبة، ونحيطك علما بانه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة وان اجابتك لن تستخدم الا لغرض البحث العلمي وستحظى بالسرية التامة.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

الرجاء وضع الإشارة (×) أمام العبارة التي ترون أنها تناسبكم.

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

الفئة العمرية : من 19 إلى اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى اقل من 40 سنة ☐ 40 سنة و اكثر ☐

المؤهل العلمي : ثانوي ☐ ليسانس /ماستر ☐ ماجستير /دكتوراه ☐ اخرى ☐

الخبرة : اقل من 5 سنوات ☐ من 6 الى 10 سنة ☐ من 10 الى 15 سنة ☐ من 15 فما فوق ☐

المركز الوظيفي: مدير ☐ إداري ☐ مسؤول ☐ عامل أخر ☐

السنة الجامعية 2025–2026

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول : البيانات للمؤسسة الاقتصادية

الرقم	العبارة	سلم القياس				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	المؤسسة تعتبر الدخل الوحيد للعمال					
02	المؤسسة تلبي حاجيات العمال وتحل مشاكلهم					
03	هل البيئة الداخلية للمؤسسة تسمح للموظفين بأن يشعروا بالطمأنينة والارتياح					
04	تواكب المؤسسة معايير المؤسسة الناجحة والمعاصرة					
05	المؤسسة لها منافسة قوية مع المؤسسات الأخرى					
06	العلاقة الجيدة بين فروع المؤسسة تسمح بتحقيق مردودية جيدة وتحسن من جودة المؤسسة					
07	المؤسسة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في علاقاتها مع المؤسسات الأخرى ومحيطها الخارجي					
08	هل تلبي المؤسسة جميع مطالب الزبائن والمؤسسات المستهلكة بالاعتماد على منتوجاتها فقط					
09	هل هنالك تعويضات في حالة عدم رضى الزبائن					
10	تحسين الصورة التسويقية العامة للمؤسسة تساهم في تعزيز مكانتها					

المحور الثاني : بيانات فيروس كورونا

الرقم	العبارة	سلم القياس				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	هل تعرف فيروس كورونا 19- covid					
02	قناع الوجه يحمي من فيروس كورونا 19- covid					
03	فيروس كورونا 19- covid هو الأكثر خطورة حتى يومنا هذا					
04	كورونا 19- covid سيغير طريقة عمل الناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض					
05	فيروس كورونا 19- covid سيجعل المجتمع أكثر مسؤولية وحذر					
06	هل انت را عن التدابير والإجراءات الوقائية التي قامت بها الجهات المتخصصة لاحتواء كوفيد-19					
07	الكثير من الناس خسروا وظائفهم بسبب فيروس كورونا 19- covid					

08	كنت أصدق كل ما مان يعلن في القنوات الإخبارية عن فيروس كورونا covid -19					
09	اللقاح ضد فيروس كورونا covid -19 فعال					

2-مخرجات برنامج SPSS

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	58	74,4	74,4	74,4
	أنثى	20	25,6	25,6	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

التعليق: .....

العمرية الفئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	19-30	4	5,1	5,1	5,1
	30-40	12	15,4	15,4	20,5
	40 فوق فما	62	79,5	79,5	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

تعليق

العلمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	35	44,9	44,9	44,9
	ماستر/ليسانس	22	28,2	28,2	73,1
	دكتوراة/ماجستير	3	3,8	3,8	76,9
	أخرى	18	23,1	23,1	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

التعليق.....

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	1	1,3	1,3	1,3
	10 الى 6 من	5	6,4	6,4	7,7
	15 الى 10 من	9	11,5	11,5	19,2
	فوق فما 15 من	63	80,8	80,8	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

التعليق.....

الوظيفي المركز

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اداري	29	37,2	37,2	37,2
	مسؤول	28	35,9	35,9	73,1
	أخر عامل	21	26,9	26,9	100,0
	Total	78	100,0	100,0	

الأسئلة الخاصة بالمحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
للعمال الوحيد الدخل تعتبر المؤسسة	78	1,00	5,00	3,7821	,98887
x12	78	1,00	5,00	3,0256	1,04415
X13	78	1,00	4,00	2,7949	,97180
X14	78	1,00	5,00	3,1795	,94996
X15	78	2,00	5,00	3,8974	,89137
X16	78	1,00	5,00	3,3590	1,08082
X17	78	2,00	5,00	3,2949	,95495
X18	78	1,00	5,00	3,2692	,98920
X19	78	1,00	5,00	2,9872	,82955

X110	78	2,00	5,00	4,0000	,80582
N valide (liste)	78				

الأسئلة الخاصة بالمحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X21	78	2,00	5,00	4,0641	,58863
X22	78	1,00	5,00	3,3205	1,13382
X23	78	1,00	5,00	3,4487	1,07688
X24	78	2,00	5,00	3,8462	,77421
X25	78	2,00	5,00	3,8333	,77989
X26	78	1,00	5,00	3,5000	1,09010
X27	78	2,00	5,00	3,4103	,90361
X28	78	1,00	5,00	3,0128	1,11068
X29	78	1,00	5,00	2,6026	1,02361
N valide (liste)	78				

اختبار المصداقية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,771	10

.....

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,670	9

.....

انشاء المتوسط الحسابي لكلا المحورين

Descriptives

			Statistiques	Erreur standard
x1	Moyenne		3,3590	,06179
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,2359	
		Borne supérieure	3,4820	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,3570	
	Médiane		3,4500	
	Variance		,298	
	Ecart type		,54569	
	Minimum		2,30	
	Maximum		4,60	
	Plage		2,30	
	Plage interquartile		,92	
	Asymétrie		-,062	,272
	Kurtosis		-,882	,538
x2	Moyenne		3,4487	,05697
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,3353	
		Borne supérieure	3,5622	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,4614	
	Médiane		3,4444	
	Variance		,253	
	Ecart type		,50314	
	Minimum		2,00	
	Maximum		4,78	
	Plage		2,78	
	Plage interquartile		,56	
	Asymétrie		-,307	,272
	Kurtosis		,716	,538

التعليق يكون على المتوسط الحسابي
مع المحايد والموفقة. limite limite المتغيرين

.....

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
x1	,102	78	,044	,970	78	,066
x2	,108	78	,024	,980	78	,254

a. Correction de signification de Lilliefors

بما ان لدينا حجم عينة صغير (أي اصغر من 80) نستعمل إحصائية Shapiro-Wilk ويمكن القول أن المتغيرين

من خلال الجدول السابق المتمثل في اختبار Kolmogorov-Smirnov[a] ان المتغيرين لا يخضعان إلى التوزيع الطبيعي الفرضية البديلة المقبولة اما من خلال اختبار Shapiro-Wilk ينص على المتغيرين يخضعان على التوزيع الطبيعي أي قبول الفرضية العدمية لأنه اكبر من 0.05. بالتالي يمكننا القيام بتحديد معامل الارتباط بيرسون (المتغيرات التي تتبع توزيع طبيعي) ومعامل الارتباط سبيرمان (المتغيرات التي لا تتبع توزيع طبيعي).

Corrélations

		x1	x2
x1	Corrélation de Pearson	1	,505**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	78	78
x2	Corrélation de Pearson	,505**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	78	78

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

			x1	x2
Rho de Spearman	x1	Coefficient de corrélation	1,000	,512**
		Sig. (bilatéral)	.	,000
		N	78	78
	x2	Coefficient de corrélation	,512**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	78	78

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

التعليق: معامل الارتباط معنوي ويدل كذالك على وجود علاقة طردية متوسطة بين متغيرات الدراسة من خلال معامل بيرسون وسبيرمان أي ان فيروس كورونا كان لديه تاثير على المؤسسة (من خلال الأسئلة.....).

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,471	,374		3,931	,000

	x2	,547	,107	,505	5,096	,000

a. Variable dépendante : x1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,840	1	5,840	25,972	,000[b]
	de Student	17,089	76	,225		
	Total	22,929	77			

a. Variable dépendante : x1

b. Prédicteurs : (Constante), x2

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,505[a]	,255	,245	,47419

a. Prédicteurs : (Constante), x2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,840	1	5,840	25,972	,000[b]
	de Student	17,089	76	,225		
	Total	22,929	77			

a. Variable dépendante : x1

b. Prédicteurs : (Constante), x2